جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي

الميدان: علوم الاقتصادية، علوم التسيير علوم التجارية

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير بترولي

من إعداد الطلبة:

بخديجة عبد الحفيظ

قني هاجر

بعنوان:

المنظمات الدولية والاقليمية وتأثيرها على تجارة النفط (OPEC- OAPEC) 2012-1960

تحت إشراف : خميسي خليفة

السنة الجامعية 2013/2012

الاهداء

الى التي احبتني بلا مقابل، وانارت لي الطريق واغدقت على بالدعوات الصالحات والى الذي اعطاني عن الحب، ولا يريد ان يأخذ مني شيئا، الى اللذين سعدت بصحبتهما واصلاني الى بر الامان، في دراستي وفي رحلتي في هذه الحياة .....

الى.....

الوالدين الكريمين امي وابي

والى قلوب كانت تفرح لفرحتي، وتأسى لما يصيبني....الى....

افراد اسرتي الغالية واخص بذكر(الغالي على قلبي الكتكوت محمد البشير)

هاجر

الإهداء

إلى التي رفع الله مقامها و جعل الجنة تحت أقدامها أولى الناس بصحبتي إلى نبع الحنان الصافي ذلك القلب الكبير و تلك النعمة الغالية الطاهرة صاحبة الفضل علي التي مهما فعلت و قلت و كتبت لن أوفيها حقها لأزلي و لن أرد لها فضلها الأبدي والدتي العزيزة حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى من يعجز اللسان و يجف القلم عن وصف جميله الذي أنبتني نباتا حسنا و كان لي سراجا منيرا أبي الفاضل أطال الله في عمره.

إلى من شاركوني أفراحي و أحزاني و كانوا لي سندا في هذه الحياة إخوتي حفظهم الله.

إلى كل من علمني في جميع مراحل دراستي.

إلى جميع من عرفت معهم معنى الصداقة.

و إلى كل عزيز في القلب لم يذكره اللسان.

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي مع اعز معاني الحب و التقدير و رمز اعتراف بالجميل.

عبد الحفيظ.

شكر وعرفان

قال تعالى: ((رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ))

النمل الآية 19

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و بنوره تنزل البركات

نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في مديد العون لانجاز هذه المذكرة

ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة : "خميسي خليفة"

على ما تقدمة به من إرشادات ونصائح لإثراء هذه المذكرة وإضفاء الطابع العلمي المنهجي عليها

و كما نشكر أيضا جميع أساتذة تخصص تسيير واقتصاد بترولي .

عبد الحفيظ ، هاجر

الفهرس

الإهداء.....

الشكر.....

قائمة الجداول.....

قائمة الأشكال.....

مقدمة عامة.....أ

الفصل الاول:واقع السوق البترولية قبل 1960 م 5

تمهيد.....5

المبحث الاول: الصناعة النفطية لشركات الاجنبية قبل تأسيس الاوبك..... 5

المطلب الأول: شركات النفطية أداة للإستعمار.....**5**

المطلب الثاني: التنافس بين الشركات النفط الاجنبية.. .....**7**

المطلب الثالث: ميزات الشركات النفطية الاجنبية **7**

المبحث الثاني: الشركات النفطية العالمية المؤثرة في السوق.....**8**

المطلب الأول: الشركات النفطية منذ نشأتها إلى فترة الحرب العالمية الثانية.....**8**

الفرع الأول: ظروف ونشأة الشركات النفطية العالمية **8**

الفرع الثاني: ابرز الشركات النفطية العالمية..... .**9**

المطلب الثاني: التنظيم الاحتكاري او الكارتل العالمي للنفط (1921 الى 1950).....**10**

الفرع الأول: انشاء الكارتل..... .**11**

الفرع الثاني: نتائج السيطرة و التحكم و الاستغلال و الاحتكار لصناعة النفطمن طرف الشركات العالمية.....**13**

المبحث الثالث: الطلب و العرض على النفط في السوق النفطيية.....**14**

المطلب الأول: الطلب على النفط..... 14.
الفرع الأول: مفهوم الطلب النفطي..... 14
الفرع الثاني: مرونة الطلب النفطي..... 15
الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الطلب النفطي..... 17
المطلب الثاني: العرض النفطي في السوق..... 18
الفرع الأول: مفهوم العرض النفطي..... 18
الفرع الثاني: مرونة العرض النفطي..... 19
الفرع الثالث:العوامل المؤثرة في العرض النفطي 21
خلاصة الفصل الأول..... 23
الفصل الثاني: ظهور المنظمتين و تأثيرهما على السوق النفطية..... 24
تمهيد..... 24
المبحث الأول: منظمة الدول المصدرة للنفط(الأوبك)..... 24
المطلب الأول: نشأة الأوبك وأهم إنجازاتها..... 24
الفرع الأول: نشأة وتعريف الأوبك..... 24
الفرع الثاني: مهام وأهداف الأوبك..... 26
الفرع الثالث: إنجازات منظمة الأوبك..... 27
المطلب الثاني: واقع النفط من الإنتاج والاحتياطي في دول الأوبك..... 28
الفرع الأول: حصة الأوبك من الاحتياط النفط الخام..... 28
الفرع الثاني :حصة الأوبك من الإنتاج النفط الخام..... 34
المطلب الثالث: حصة الأوبك من الإنتاج والاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي..... 39
المبحث الثاني: الجانب النظري للمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول..... 45

المطلب الاول: فكرة نشأة منظمة الاقطار العربية.....45

الفرع الاول: نشاة منظمة الاوابك و اعضائها.....46

الفرع الثاني: الاحكام والقوانين لإنشاء منظمة الاوابك..... .47

المطلب الثاني :المخطط الجغرافي والهيكل التنظيمي و اهداف منظمة الاوابك..... 48

الفرع الأول: المخطط الجغرافي للمنظمة.....48

الفرع الثاني: الهيكل التنظمي.....49

الفرع الثالث :أهداف المنظمة ومهامها.....52

المطلب الثالث: انتاج و الاحتياطي واستهلاك النفط.....53

المبحث الثالث: طرق وسياسات تأثير الاوبك على السوق النفطية..... 61

المطلب الأول : الاطراف المؤثر في السوق النفطية العالمية 61

المطب الثاني: سياسات الاوبك في السيطرة على السوق النفطية.....63

الفرع الأول: سياسة الأسعار.....63

الفرع الثاني: السيطرة على صناعة النفط.....64

الفرع الثالث:سياسة الإنتاج.....66

خلاصة الفصل الثاني.....67

خاتمة العامة.....68

المصادر و المراجع.....69

مقدمة

لقد كانت المحروقات ولا تزال المصدر الأساسي للطاقة الذي سمى بمجتمعات كثيرة إلى النهضة الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي شريان الحياة للكثير من القطاعات.

إذن أن الاهتمام بالمحروقات ليس حديث النشأة فقد استعمله الإنسان منذ القدم ولكن بصورة بدائية ومحدودة ومع تزايد أحجام السكان والتقدم الصناعي والتكنولوجي زادت أهمية المحروقات وخاصة النفط.

كما تعد دول العالم الثالث من أكبر منتجي الطاقة في العالم كونها تحتوي على كميات جد ضخمة من النفط والغاز ، ومع تموقع هذه الدول في المناطق الإستراتيجية من حيث قربها من الاسواق العالمية (أسيا ، أوروبا ، أمريكا) ، لذا أصبحت هذه الدول تبني جل اقتصاديتها على تصدير النفط والغاز وعليه أصبحت هذه المادة أداة فعالة في التأثير على الاقتصاد العالمي سلبا وإيجابا من خلال التأثير على عرض السوق النفطية العالمية.

فتجاوزت قدرة هذه المادة التأثير على المجال الاقتصادي ،وتعدته الى جوانب اخرى كالجانب السياسي ، لأن أهميتها لم تعد تنحصر على نطاق الدولة الواحد فقط بل تعدتها الى دول العالم اجمع.

وفي الفترة التي أكتشف فيها النفط كانت أغلب دول العالم الثالث تحت وطأة الاستعمار ، لذا كانت لا تملك القدرة على انتاج واستغلال هذه المادة ، والتي كان انتاجها حكرا على الدول المستعمرة من خلال شركات النفط العالمية المسماة "الشقيقات السبع "، والتي كانت تبيع النفط بأسعار لا تتوافق مع مصالح الدول المالكة للنفط .

استمر الوضع على هذا الحال مدة طويلة أدت بالدول المالكة للنفط الى ضرورة التفكير في انشاء هياكل تمكنها من انتاج واستغلال ثرواتها بمفردها ،توافقا مع مصالحها الوطنية ، اين ستتمكن من التخلص من سيطرة الشركات الكبرى وتستقل بقراراتها الاقتصادية وتجسدت هذه الافكار في تأسيس اول تكتل يضم الشركات الكبرى العاملة في مجال النفط وهو ما يسمى بمنظمة الدول المصدرة للنفط OPECسنة 1960 ثم من بعد ذلك جائت منظمة الأقطار العربية المصدرة لنفط OAPEC إلاأن إنتاج النفط هو نتيجة لقرارات معقدة تتضمن العوامل المحلية والدولية.

وبناءا على هذه الرؤية وقع اختيارنا على موضوع يتمثل في:

المنظمات البترولية الدولية والاقليمية و تاثيرها على التجارة النفطية (1960-2012).

وقد كان لاختيارنا هذا الموضوع عدة أسباب منها:

– جدة الموضوع وعدم تناوله من قبل – فيما نعلم – مما جعل البحث فيه ذو متعة.

– الرغبة في التعرف على العملية ، التي تح أساسا مصالح الشعوب المنتجة للنفط ويتوازن مع حاجاتها والتزاماتها، وذلك في ظل تواصل الإمدادات النفطية للدول المستهلكة.

في حين أن رؤيتنا لموضوع دراستنا أثار لدينا العديد من الإشكالات نذكر منها:

الاشكالية الرئيسية:

مامدى تأثير المنظمات الدولية و الإقليمة على تجارة النفط؟

ومن أجل الإلمام والإحاطة بالإشكالية العامة للدراسة حاولنا طرح بعض الإشكاليات الفرعية:

– ماهو واقع السوق النفطية قبل 1960م و ذلك من خلال:

– ما المقصود بالصناعة النفطية لشركات الاجنية قبل تأسيس الأوبك؟

– فيما تكمن مراحل التطور التاريخي للشركات النفطية العالمية ؟

–كيف نشأة منظمة الأوبك opec؟

– ماهي الحكام و القوانين لإنشاء منظمة الأوابك oapec ؟

ماهي السياسات المتبعة من طرف الأوبك؟

فرضيات الدراسة:

– كان واقع السوق النفطية قبل ظهور المنظمات الدولية يتميز بإنتشار إستثمار الشركات الأجنبية في مجال النفط قبل تأسيس منظمة الأوبك.

– جاءت فكرة إشاء الاوبك من الدول المالك للمورد (النفط) من أجل فرض نفسها في السوق النفطية.

– ظهرت منظمة الأوبك لمواجهة الدول الصناعية الكبرى والشركات الاحتكارية مع وضع سياسات من اجل اضهار مكانتها في السوق النفطية .

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع لم يكن وليدة الصدفة أو أنه كان اختيارا عشوائيا، إنما يعود هذا الاختيار للأسباب التالية:

- الموضوع جديد لم تسبق له دراسات على هذا الشكل من حيث التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية، وبمعطيات جديدة.
- بغية التعرف على أهم شيء محرك للاقتصاد النفطي العالمي وقطاع الطاقة.

اهداف الدراسة:

- تقديم إضافة جديدة إلى البحوث والدراسات العلمية السابقة.
- نهدف من خلال هذه الدراسة الى توضيح الأوبك و الاوابك من مختلف النواحي ومعرفة علاقتها بالسوق النفطية ومعرفة من يؤثر على من، أي الأوبك والاوابك تؤثر على السوق النفطية ام السوق النفطية هي التي تؤثر على الأوابك الأوبك.

أهمية الدراسة:

- تزويد الرصيد المعرفي والعلمي للباحث بهذه الدراسة.

- تنبع أهمية البحث من أهمية النفط بالنسبة للإنسان بصفة خاصة، او للبشرة عامة، فانفط هو الركيزة الأساسية أو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، وللنشاط الاقتصادي والصناعي، ويعتبر كذلك في اقتصاديات بعض الدول مصدر تمويل الخزينة العامة لها .

- نظرا للدور الذي تلعبه منظمة الأوبك و الأوابك في المجال النفطي فإن الموضوع هذا محضا اهتمام على الساحة الإعلامية والاقتصادية، وخاصة في الوقت الحالي بعد الأحداث التي مست بعض دول أعضاء الأوبك حيث ارتأينا أن ندرس منظمة الدول المصدرة للنفط والأسواق النفطية العالمية خلال الفترة من 1960 إلى قرن 21.

منهج الدراسة المتبع:

اعتمدنا على المنهج التاريخي لأننا نتبع واقع السوق النفطيةقبل 1960، وكذا استخدمنا المنهج الوصفي لأنه الأسلوب المناسب في تقرير ومعالجة الموضوع، وكذا المنهج الإحصائي من أجل تسهيل تحليل الإحصائيات المقدمة في الدراسة .

تقسيم الدراسة:

ولقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين هما كالأتي:

سنتناول في الفصل الأول: التعريف على واقع السوق النفطية قبل 1960 ويشمل هذا الفصل ثلاثة مباحث ، حيث نتطرقنا في المبحث الأول إلى: الصناعة النفطية لشركات الاجنبية قبل تأسيس الاوبك، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى: الشركات النفطية العالمية المؤثرة في السوق منذ نشأتها إلى 1920، أما في المبحث الثالث : الطلب و العرض على النفط في السوق النفطيية فسنتناول إحصائيات كل من الإنتاج والإحتياطي لمنظمة الأوبك من النفطي والغازي .

أما الفصل الثاني تحدثنا عن ظهورالمنظمتين وتأثيرهما على تجارتة النفط ، وسنخصص المبحث الأول منظمة الدول المصدرة للنفط(الأوبك) و تناولنا إحصائيات كل من الإنتاج والإحتياطي لمنظمة الأوبك من النفطي والغازي .

وفي المبحث الثاني نتناولنا : الجانب النظري و إحصائي للمنظمة الاقطار العربية ، أما في المبحث الأخير تطرقنا إلى طرق وسياسات تأثير الاوبك على السوق النفطية.

منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج **التحليلي الوصفي** ولا سيما في الفصل الأول ، بينما اعتمدنا على المنهج **التحليلي الوصفي والمنهج الإحصائي** في الفصل الثاني

الفصل الأول:حالة واقع السوق النفطية البترولية قبل 1960.

تمهيد:

باعتبار النفط سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية وهامة للتجارة الدولية، فإن دراسة السوق النفطية العالمية قبل 1960م تعتبر مجموعة من المبادلات بين الشركات المحتكرة للصناعة النفطية والعرض والطلب على النفط.

المبحث الأول: الصناعة النفطية لشركات الأجنبية قبل تأسيس الأوبك

انتشر استثمار الشركات الأجنبية في مجال لنفط قبل تأسيس منظمة الأوبك، وكانت أداة للسيطرة والهيمنة إذ أن تاريخ صناعة النفط هو في حد ذاته تاريخ الاستعمار بأشكاله القديمة. فقد نجحت شركات النفط العالمية الكبرى في التسلل تدريجيا إلى الدول المالكة للنفط والسيطرة على ثرواتها الوطنية، وتمكنت منذ ذلك بفضل النفوذ العسكري والسياسي للدول التي تنتمي إليها – وبالذات أمريكا وانجلترا- كما نلاحظ تاريخيا، إن معظم الاضطرابات التي تحدث في البلاد التي تكون للاحتكارات الأجنبية نشاط فيها ، تكون نتيجتاها قيام حكم عسكري يحقق للشركات ما كانت لا تستطيع الحصول عليه أثناء الحكم الوطني. وبالتالي فقوة هذه الشركات تكمل في تغلغل بل وحتى التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المستهدفة.

وقد سيطرة مجموعة صغيرة من الشركات اصطلح على تسميتها تاريخيا في الصناعة النفطية بالشقيقات السبع، وهي شركات النفط السبع الأساسية المملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا وهولندا. ولهذا سنتطرق إلى دراسة الشركات الأجنبية من حيث هي أداة استعمار في مجال الصناعة النفطية، لنعرض بعد ذلك التنافس الذي اشتد فيها بعد بين الشركات الأجنبية من جهة. أو بين هذه الشركات وبعض الدول المنتجة من جهة أخرى.

المطلب الأول: شركات النفط الأجنبية أداة للاستعمار

في نهاية القرن 19 بدعم من القوى الاستعمارية المسيطرة آنذاك، فمنذ عام 1882 اعتمد روكفلر في نشاطاته الصفة القانونية للتروست، وأصبحت شركته بمثابة إمبراطورية اقتصادية تحتكر أغلب الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم قبل أن يتم حل هذه الإمبراطورية في 1911، لتتفرع عنها فيما بعد 33 شركة فرعية نفطية أصبحت بمثابة شركات كبرى على المستوى العالمي[1].

لقد كانت موارد الثروة النفطية في معظم البلاد المنتجة للنفط خاضعة لسيطرة الشركات ذاتها وكانت هذه الشركات تربطها مصالح مشتركة، ولذا فان نوعا من التضافر حكم نشاطها العالمي.

ومن هنا فان تحركها لم يكن في صالح الدول المضيفة التي أبرمت مع هذه الشركات عقود امتياز نفطي قديمة، والتي في كثير من الأحيان خلقت لها مشاكل قانونية واقتصادية مع هذه الشركات، سواء من حيث تكرير النفط وإنتاجه أو من حيث تقاسم

[1] شكالطة عبدالكريم، النفط في العلاقات الدولية، دراسة حالة منظمة الأوبك وآثارها في الاقتصاد السياسي الطاقوية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 16.

الأرباح. ولا شك أن الدول المستعمرة هي التي كانت وراء تغلغل هذه الشركات التي حاولت إضعاف قدرة الحكومات المصدرة على زيادة حصتها من الأرباح باستبعاد المنافسة في الامتيازات، وكذا إعاقة جهود الدولة في الإشراف على إدارة صناعة النفط. ومن بين الدول التي تعرضت لهذا الغزو نجد:

العـــــراق:

يرى المؤرخون أن انجلترا احتلت العراق عام 1914 لحماية حقوق النفط في إيران من الغزو الألماني. حيث كانت انجلترا قد حصلت على امتيازات للنفط في إيران عام 1901، ثم قررت انجلترا بعد أن تأكدت من وفرة الرواسب النفطية في جنوب إيران احتلال العراق وهو ما وقع، حيث أصبحت لإنجلترا الكلمة الأولى في تطوير الصناعة النفطية في العراق، شركة بريطانية احتفظوا لأنفسهم بنصيب اكبر من أسهمها للقيام بإنتاج وتصدير النفط كانت أسعار النفط في العراق عالية والمصاريف قليلة. ولكن شعب العراق وحكومته كانوا لا يأخذون إلا الجزء القليل من أرباح شركات النفط، وقد بلغ دخل الحكومة العراقية من النفط منذ بداية الإنتاج في عام 1927 إلى عام 1951، حوالي 97 مليون دولار بينما بلغت أرباح الشركات في هذه الفترة 748مليون دولار. وبعد عام 1951 بدا العمل باتفاقية " مناصفة الأرباح " التي كانت شكلية من حيث الواقع، إذ كانت الحكومة تأخذ 30 % من الأرباح، والباقي للشركات. وقد بلغت 421 مليون دولار خسائر حكومة العراق من هذه اللعبة في الفترة بين عام 1951 حتى عام 1964 على اعتبار أن مجموع ما أنتج من النفط 3.834.451 ألف برميل والحكومة العراقية كانت تخسر 11 سنتا عن كل برميل.

إن الأرباح الكبيرة والحماية التي اكتسبتها الشركات من الامتيازات، جعلت هذه الشركات قوة سياسية واقتصادية هائلة تفوق قوة الحكومات الشرعية في المنطقة. فهي معفاة من الخضوع لكثير من الأنظمة والقوانين التي يلتزم بها الآخرون. كما أن التزامات هذه الشركات قليلة جدا إذا قورنت بالتزامات الحكومة، بل أصبحت هذه الشركات أقوى قوة مخربة في المنطقة، فهي تستطيع مثلا أن تضع 100 مليون دولار سنويا لحساب أعمال الانقلابات والتخريب. وهذا المبلغ قليل مقارنة بأرباحها الصافية التي بلغت في عام 1964 أكثر من ألفي مليون دولار من البلاد العربية وحدها **وقد قال مستر ويليه** في كتابه المسمى" الشرق الأوسط الحديث (MisterWeleeh) 1946 وقد قال مستر ويليه " 1958 من منشورات" سيري "أن الشركات النفطية بعد أن يئست من الحصول على إذن من الحكومة السورية في بناء خط الأنابيب عبر البلاد العربية في الأراضي السورية، أطاحت بالحكومة الشرعية هناك وأقامت نظاما عسكريا فاشيا يرأسه الزعيم "حسني الزعيم"، و لم تمر إلا فترة قصيرة من الزمن حتى استجاب النظام الجديد لمطالب الشركات التي خلقت جو منعدم الاستقرار في بعض البلاد العربية[2].

فنزويـــلا:

مرت فنزويلا بفترة حكم عسكري من عام 1958 إلى 1984، وقد عرفت فيها احتكارات أجنبية جد متطورة حيث استطاع نفر من الضباط طرد حكومة ديمقراطية منتخبة، استحوذوا على الحكم مدة عشر سنوات، استطاعت شركات النفط أثناءها أن تحقق مصالحها، حيث حرص رؤساء الحكومة العسكرية على أن يشاركوا الأجنبي في استغلال ثروة البلاد، واستطاعوا تهريب عشرات الملايين من الدولارات إلى الخارج – من أموال الشعب ولحسابهم الخاص- لقد كان الديكتاتوريون العسكريون ومن يحيط بهم من النفعيين عونا للشركات الأجنبية لرفع نسبة أرباحها بشكل لا يتناسب ومصلحة البلاد، ولما عادت الديمقراطية إلى البلاد في عام 1985، وتولى الشعب أمور الحكم كان أول ما فعله انه سن القوانين العادلة

[2] شكالطة عبدالكريم، النفط في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 22.

لرفع ضريبة الدخل على الشركات واسترد بذلك بعض حقوق البلاد، ولازالت حكومة الشعب تمارس عملها البناء في على ثروات الدولة معالم حافظة على المصالح المشروعة للرأسمال الأجنبي، وقد ذكرت سبيلا لحفا بعض المصادر الفنزويلية مؤخرا عبر قناة الجزيرة، أن شركات النفط عادت إلى لعبتها القديمة وأخذت تتصل ببعض الهيئات تشجعها على القيام بحركة لقلب نظام الحكم في فنزويلا الذي يقوده "هوقوشافيز"حاليا.

إيـــــران:

يرى الباحثون أن أوربا الغربية كانت تعاني من نقص كبير في مجال الطاقة، وحتى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية والقوية آنذاك في هذا المجال، راحت تبحث عن هذا المورد) النفط (في الشرق الأوسط وبالضبط في إيران أين بدا الصراع بين الشركات النفطية الاحتكارية. وقد ذكر الباحث في السابق أن بريطانيا احتلت العراق في عام 1914 لحماية حقول النفط في إيران من الغزو الألماني.

ففي عام 1901 منح شاه إيران المهندس الانجليزي المسمى بـــ"وليم نوكس دارسي" امتيازا يغطي جميع الأراضي الإيرانية فيما عدا المقاطعات الشمالية للحدود الروسية، فسمح بموجب هذا الامتياز للمهندس وليم وشركائه وأولاده وورثته الشرعيين بحفر الآبار والقنوات والشق الأراضي والاستغلال جميع الثروات الموجودة في باطن الأرض لمدة 60 عاما.

المملكة العربية السعودية:

تحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على حق امتياز في السعودية سنة 1933 وسمي ب"امتياز شركة النفط العربية الأمريكية (آرمكو). وقد نص العقد على حق الشركة في البحث والتنقيب والحفر، وكذا تصدير النفط ومختلف مشتقاته. وعلى أثر هذا الامتياز قام تنافس بين انجلترا وأمريكا، حيث لم يتفق الطرفان فيما إذا كان نفط السعودية يدخل ضمن امتياز الشركة الانجليزية (ipc) التي تعمل في المناطق التي يسيطر عليها المستعمرون الانجليز في أبوظبي، أم يظل تابعا للشركة الأمريكية أرامكوو التي تعمل داخل الحدود العربية السعودية.

المطلب الثاني: التنافس بين شركات النفط الأجنبية

كان من التغيرات التي طرأت على صناعة النفط العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، هو إتجاه إلى تنافس الشركات في ما بينها حول البحث والتنقيب عن النفط، (Majors) الشركات العالمية الكبرى وذلك بسبب نقص الطاقة أو الفائض في السوق العالمية، مما نتج عنه إرتفاع للأسعار،كما ظهرت شركات فرعية أخرى منافسة للشركات الكبرى سواء في أوربا الغربية من خلال ظهور شركة أو الشركات المستقلة في أمريكا (E.N.I) والايطالية (C.F.P) النفط الفرنسية. لقد كانت الحرب العالمية الثانية مرحلة تحول في السياسات النفطية للعالم الغربي، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا كانت مصدرا رئيسيا للنفط لتمويل أوربا ومختلف أنحاء العالم أثناء الحرب لكنها مع انتهاء الحرب فقدت هذا الوضع لعدة عوامل، منها تزايد الطلب على النفط في أمريكا نفسها لسد الاحتياجات الاقتصادية في الوقت الذي كان فيه نقص في الإمدادات كما قلنا سالفا. بالإضافة إلى تسارع شركات أخرى للتنافس في إنتاج النفط في حقول الشرق الأوسط، لاسيما من طرف الشركات الأوربية التي دفعتها حكوماتها المركزية إلى ذلك، بسبب النقص الذي كانت تعاني منه أوربا الغربية في مجال النفط آنذاك.

المطلب الثالث: ميزات الشركات النفطية الأجنبية

تعد الشركات النفطية الكبرى من أقدم المنظمات الدولية وأكبرها حجما وأكثرها تنوعا في النشاط وهي تختلف عن الشركات الوطنية الصغرى من حيث معياري الجنسية والمجال الجغرافي. فمن حيث معيار الجنسية تتميز الشركات النفطية الكبرى بتعدد

الجنسية، بينما لا تحمل الشركات الوطنية إلا جنسية الدولة التي يدور في إقليمها نشاط هذه الشركات؛ أما من حيث المجال الجغرافي، فالشركات النفطية الكبرى هي شركات فوق قومية أي: عابرة للقارات، بينما الشركات الوطنية لا تعدو أن تكون محلية أو إقليمية، وعموما فان شركات النفط الكبرى العالمية تتميز بما يلي:

1. هي عبارة عن مركب ضخم ذو أنشطة وموارد متشعبة ومتعددة مثل: التنقيب والإنتاج التخزين، النقل، التكرير والتصنيع، التوزيع، الاستثمار، تنمية الموارد البشرية النفطية، الاستثمار في الأراضي وإعادة استثمار فوائض النفط وغيرها.
2. شركات النفط العالمية لها صلات قوية بالحكومات المحلية والدولية، وبالشركات في المجالات الأخرى والبنوك ومراكز الأبحاث والمعامل؛ وبالتالي فهي منظمات ديناميكية دائمة التطور والتغير.
3. يوجد في منظمات أو شركات النفط عدد كبير من المديرين الفعالين، ومجالس الإدارة ذات السلطات الإدارية والمالية الضخمة، عكس أي شركة وطنية أخرى.
4. يتراوح أو يفوق عمرها خمسين سنة، وقد يكون أطول من عمر بعض الدول التي تتعاون معها، كما تتميز باستقرار نسبي اكبر من استقرار بعض الحكومات الغير ديمقراطية، بسبب مداخيلها الضخمة وتطبيقها لمجموعة من القوانين الدولية والمحلية، ومراقبتها لجميع الأنشطة.
5. لشركات النفط العالمية الكبرى القدرة على التكيف بسرعة مع البيئة المحلية والدولية، ومن ثم النمو والتوسع؛ وهذا لتوفرها على هيكل تنظيمي ضخم، يحتوي على هيئات يمكنها إرساء علاقات تنظيمية، صناعية بل حتى إنسانية فعالة مع الهيئات أو الفواعل الأخرى[3].

المبحث الثاني: الشركات النفطية العالمية المؤثرة في السوق

المطلب الأول: منذ نشأتها إلى فترة الحرب العالمية الثانية (1945م)

الفرع الأول: ظروف نشأة الشركات النفطية العالمية

إن الوضع الذي كانت تعيش فيه الشركات النفطية العالمية لم يكن في بادئ الأمر على وضعه الحالي، بل كانت هنالك ظروف اقتصادية أدت نشأة هذه الشركات ونذكر من أبرزها ما يلي[4]:

أ- قيام بعض الشركات الكبرى بضم شركات نفطية صغرى إجبارا وكرها وحتى بطرق مشروعة وغير مشروعة.

ب- الإمكانيات الكبيرة المتاحة والمتوفرة لدى الشركات النفطية العالمية من قوة نفوذ وكذا سعة مناطقها العالمية.

[3] شكالطة عبدالكريم، النفط في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 24.

[4] د- محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد النفطي ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، 1983 ، ص 90

ت- محدودية وقلة الشركات النفطية العالمية، أي(عدم وجود منافسة فيما بينها).

ث- نمو وبروز هذه الشركات على حساب أنقاض ثلاثين شركة نفطية كانت تنشط في السوق الأمريكية.

ج- وكذا سيطرة هذه الشركات واحتكارها لمجمل مراحل الصناعة النفطية والسوق الدولية.

الفرع الثاني: أبرز الشركات النفطية العالمية (منذ نشأتها إلى 1945م)

نجد أن الصناعة النفطية وسوقها الدولية تسيطر عليها مجموعة قليلة من الشركات الاحتكارية العالمية وان تباينت هذه السيطرة والهيمنة الأجنبية من منطقة نفطية إلى أخرى أو من مرحلة زمنية إلى أخرى، ويمكن سرد هذا التطور التاريخي للشركات النفطية العالمية وتلخيصه فيما يلي:

1- التطور التاريخي للشركات النفطية العالمية منذ (1858 إلى 1911م):

فنجد بأن نشأة الشركات النفطية العالمية لغاية **1911**م، قد تحكمت في السوق الدولية البترولية ثلاث شركات نفطية عالمية وهي[5]:

- **شركة ستاندراد أويل أوف أوهايو**: المملوكة من طرف الصناعي الأمريكي روكفلر، هذه الأخيرة قد سيطرت لوحدها على السوق الأمريكية (في هذه الفترة).

- **شركة رويال دتش (شيل)**: تم إنشاء هذه الشركة على اثر اندماج شركتان أروبيتان هما:شركة رويال دتش بترو ليوم وهي شركة هولندية تم إنشاؤها عام **1890م**، وشركة شيل للنقل والمواصلات المحددة وهي شركة بريطانية تم إنشاؤها عام **1898م**. وقد كان الغرض من عملية الاندماج هذه هو الرغبة في مواجهة شركة النفط الأمريكية العملاقة (ستاندرادأويل أوف أوهايو) ومقرها هاقيو الهولندية وهي من أكبر الشركات العالمية وملكيتها هولندية بريطانية ويمتد نطاق عمل الشركة لتغطي حوالي 140 بلدا في العالم خلال هذه الفترة (1858-1911م). وقد استطاعت شركة شيل التغلغل في أمريكا وذلك عندما تمكنت عام **1911** من السيطرة على شركة ميكسيكان بترو ليوم أيقيل.

- **شركة النفط الانجليزية(BP)**: تم إنشاءها عام **1909م**، والتي كانت تعرف سابقا بشركة النفط الأنجلو- إيرانية وهي ذات ملكية بريطانية،وتقوم الشركة بعدة أنشطة منها ما هو في مرحلة المنبع (الإنتاج) وما هو في مرحلة المصب (التكرير التسويق...).

[5] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص ص 91-92

المطلب الثاني:التنظيم الاحتكاري أو الكارتل العالمي للنفط (1921م إلى 1950م):

خلال هذه الفترة نجد بأنها قد تحكمت وسيطرت خمسة شركات احتكارية نفطية كبرى 3 منها أمريكية و 2 أوروبية على السوق الدولية، بحيث نلخص أبرز هذه الشركات النفطية العالمية فيما يلي[6]:

1* شركة ستاندراد أويل أوف نيوجرسي: وهي ذات ملكية أمريكية.

2* شركة ستاندراد أويل أوف موبيل: وهي ذات ملكية أمريكية.

3* شركة ستاندراد أويل أوف كاليفورنيا: وهي مملوكة للو.م.أ.

4* شركة شيل (رويال دتش): السالفة الذكر، إلا أنه وفي عام **1921م** قامت شركة رويال دتش بتكوين شركة شيل – ميكس المحدودة، وفي عام **1931م**قامت شركة شيل – ميكس بإدماج عملياتها التسويقية في بريطانيا ضمن عمليات شركةبتروليوم المحدودة وذلك بسبب الظروف الإقتصادية العالمية غير المواتية.

5* شركة النفط البريطانية (BP): والتي حملت اسم بريتش بترو ليوم عام 1945م.

[6] محمد أحمد الدوري، مرجع السابق، ص 92-93

- ويمكن تلخيص التطور التاريخي لهذه الشركات (منذ نشأتها إلى غاية الحرب العالمية الثانية) في الجدول رقم(1).

جدول رقم (1) : يبين أبرز الشركات النفطية العالمية (1858– 1945م)

المرحلة	الفترة	أبرز الشركات	الملكية
الأولى	1911 –1958م	1- شركة ستاندرادأويل أوف أوهايو 2- شركة رويال دتش (شركة شيل) 3 - شركة النفط الانجليزية (BP)	أمريكية هولندية- انجليزية انجليزية
الثانية	1911– 1945م	1- ش.ستاندراد أويل أوف نيوجرسي 2- ش. ستاندراد أويل أوف موبيـــل 3- ش. ستاندراد أويل أوف كاليفورنيا 4- شركة شـــيـــل 5- شركة بريتش بترو ليوم (BP)	أمريكية أمريكية أمريكية هولندية- انجليزية انجليزية

المصدر: من إعداد الطلبة، والمعلومات مأخوذة من كتاب "محاضرات في الاقتصاد البترولي" للدكتور محمد أحمد الدوري" طبعة 1983م، ص ص91 – 92 – بتصرف–

الفرع الأول: إنشاء الكـــارتـــل

شجع العجز المؤقت في الإمدادات النفطية في بعض البلدان خلال الحرب العالمية الأولى على إنفاق مبالغ كبيرة للبحث عن الاحتياطات النفطية وتنميتها في كل أرجاء العالم ولتخزين أرصدة كبيرة فوق سطح الأرض، وكانت كل شركة كبيرة تحاول أن تزيد من مبيعاتها على حساب الأخرى، فكانت النتيجة الدخول في منافسة هدامة لا بناءة وارتفاعا كبيرا في النفقات. ولمعالجة هذا خلال الفترة الممتدة من (1928–1934م) تم تحت قيادة الشركات العالمية الكبرى الثلاثة المسيطرة

آنذاك على السوق العالمية للنفط وهي (**شركة ستاندراد جرسي، شركة شيل والشركة البريطانية النفطيةBP**)إبرام عدة اتفاقيات رئيسية بقصد تأكيد سيطرتها على السوق والحد من المنافسة فيما بينها. وقد عقدت أولى الاتفاقيات في **17 سبتمبر 1928م** عرفت بعدة أسماء، مثل: (asis) or(thechancery) or (oil association)، وكانت الاتفاقية في جوهرها بمثابة إعلان عن المبادئ والوسائل التي تكفل الحد من المنافسة بعد حرب الأسعار التي نشبت بين أكبر شركتين عالميتين **جرسي وشل عام 1928م**، وكان المقصود بالاستثناء تفادي اصطدام الكارتل بقوانين مكافحة الاحتكار المعمول بها في الولايات المتحدة [7].

ويعرف الكارتل: بأنه مصطلح مشتق من كلمة (charta) اللاتينية، والتي تعني "ميثاق" والكارتل هو الحلف الاحتكاري الذي يتم بين عدة منشآت يظل بعضها مستقلا عن بعض رغم وجود اتفاق يلزمها جميعا بالعمل على تحديد أو إزالة المنافسة فيما بينها[8].

وتضمنت اتفاقية الكارتل سبعة مبادئ أساسية وهي[9]:

1. قبول المتعاقدين أن تكون أنصبتهم من الصناعة عام 1928م هي أساس كل زيادة في حجم نشاطاتهم مستقبلا.
2. تمكين جميع الأطراف من استخدام المعدات والتسهيلات، مثل وسائل النقل والتكرير وغيرها.
3. قصر التسهيلات الموجودة على القدر اللازم فقط لمواجهة الزيادة في الطلب وذلك على النحو الذي يحقق أعلى مستوى للكفاءة الإنتاجية.
4. الاحتفاظ لكل منطقة إنتاج بالمزايا الاقتصادية التي تتمتع بها بسبب موقعها الجغرافي بالنسبة لمناطق الاستهلاك.
5. الاقتصاد في تكاليف النقل بسحب الإمدادات من أكثر المناطق الإنتاجية قربا إلى منطقة الاستهلاك.
6. عدم السماح لفائض الإنتاج في منطقة معينة بالإخلال بهيكل الأسعار في أي منطقة أخرى.

[7] حسين عبد الله، النفط العربي – مركز الدراسات الوحدة العربية، ص 19–24

[8] www.annabaa.org 25/04/2011

[9] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص ص22 -24 - بتصرف-

7. عدم تشجيع استخدام الوسائل التي من شأنها زيادة النفقات لما تؤدي إليه من انخفاض الاستهلاك. لكن لعل مواطن الضعف في الاتفاقية أنها لم تكن شاملة للصناعة بأسرها، إذ كان يوجد دائما عدد من المصدرين الصغار ممن لا تشملهم الاتفاقية وكان في مقدورهم التأثير في هيكل الأسعار في بعض السوق المحلية.

وفي جانفي1930م وقع الثلاثة الكبار اتفاقية جديدة كخطوة من خطوات تنفيذ الأكناكاري وهي "مذكرة الأسواق الأوروبية " وكان هدفها تحقيق الاستقرار للصناعة وأجيز في المذكرة السماح بانضمام أطراف جدد ممن يمارسون نشاطا مهما في توزيع المنتجات النفطية المكررة بشرط الحصول على الموافقة الجماعية للثلاثة الكبار واتفق على أن يكون التصويت بالأغلبية المطلقة على موضوع تحديد الأسعار وشروط البيع.

وفي ديسمبر 1932م عقد اجتماع حضره ممثلو الشركات التالية: **ستاندراد جرسي، شل، الشركة البريطانية سوكوني، غلف، أتلانتيك وتكساكو**، وقد نوقش في هذا الاجتماع المشاكل الناشئة من السماح لغير أطراف الأكناكاري والمذكرة الأوروبية بالمشاركة في اتفاقيات الأسواق المحلية.

ومن أهم بنوده وضع تنظيم مفصل لكيفية تنازل الأطراف عن جانب حصصهم في الأسواق المحلية لمواجهة الزيادة في حصص غير الأطراف.

وقد واجه الكارتل أسوأ تجاربه خلال الفترة (1933-1934م) وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية الكبرى التي حلت بالعالم ونتيجة أيضا لاكتشاف حقل شرق تكساس الكبير الذي أغرق الأسواق بالنفط[10]

الفرع الثاني: نتائج السيطرة والتحكم الاستغلالي والاحتكار لصناعة النفط من طرف الشركات النفطية العالمية(1934-1950م)

ترتب عن السيطرة والتحكم الاستغلالي والاحتكاري للصناعة النفطية آثار عديدة ومتنوعة.منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وخاصة على اقتصاديات البلدان النفطية النامية من جهة وعلى السوق النفطية العالمية من جهة أخرى. وفي الجوانب المتعددة لهذه السوق الحيوية من عرض وطلب وتسعير...الخ.

[10] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 23-24

وإن العديد والكثير من تلك الآثار المرتبطة والناجمة عن تلك السيطرة والتحكم الاستغلالي والاحتكاري هي آثار سلبية وضارة، أكثرها يشكل تهديد على الثروات والموارد النفطية للبلدان النامية المنتجة للنفط.ويمكن سرد أهم النتائج في النقاط التالية[11]:

1- سيادة النمط الاستغلالي الكلاسيكي (الامتيازات النفطية) على النشاط الصناعي والاقتصادي النفطي في كل المناطق النفطية العالمية.

2- تكريس صفة التبعية السياسية والاقتصادية للدولة النفطية إلى هيمنة الشركات الاحتكارية واقتصاديات بلدانها الأم.

3- تشويه هيكل اقتصاديات البلدان النفطية مع إضعاف عملية تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

4- تحديد مقدار ومستوى النشاط الصناعي النفطي بصورة غير متلائمة، إن لم تكن متناقضة الإمكانيات النفطية للبلدان النفطية المنتجة ومع ظروف ومتطلبات هذه البلدان.

5- مقدار ومستوى الأسعار النفطية حدد وفق الصيغ والقواعد التي تحقق مصلحة ومنفعة الشركات الاحتكارية وجودة خاصة والبلدان الأم لهذه الشركات بصورة عامة.

المبحث الثالث: الطلب و العرض على النفط في السوق النفطية

المطلب الأول: الطلب على النفط .

الفرع الأول: مفهوم الطلب النفطي.

الطلب هو عبارة عن الحاجة الإنسانية للفرد أو المجموع المنصبة نحو الحصول على سلعة أو سلع معينة وبسعر معلوم وخلال فترة زمنية محدودة.

والطلب هو تحسين للرغبة الإنسانية والمعبر عنها بصورة كمية ونوعية لسلعة أو سلع معينة أو قيم مادية في خلال زمن معلوم قد يكون يوم أو أسبوع أو شهر أو فصل ... الخ وعند سعر محدود .

[11] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 96-97

الطلب النفطي[12]: يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية (كخام أو منتجات نفطية) .عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية وسواء أكانت لإغراض استهلاكية (كالبترين لتحريك السيارة أو الكيروسين / النفط الأبيض/للإنارة أو التدفئة .... الخ أو لإغراض إنتاجية) المنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية.

ولما كانت السلعة النفطية تكون على صورتين أساسيتين وهو صورة النفط السلعية كمادة خام ، لايمكنها من إشباع وسد حاجة الإنسان إليها مباشرة ،وكذلك كمنتجات نفطية، صالحة وقابلة وتلبية الاستهلاك والاستعمال إليها مباشرة ولمرحلة واحدة أو لعدة مراحل لاحقة ، الاستعمال والاستهلاك البتر وكيماوي وكمنتجات سلعية بتروكيمياوية .

لهذا يعتبر الطلب على السلعة النفطية هو طلب مشتق لأنه منصب أو منعكس نحو المنتجات النفطية العائلة للإشباع وسد الحاجة الإنسانية مباشرة. وليس نحو المادة الخام رغم الترابط فيما بينها وبصورة شديدة أي انه هناك طلبين على السلعة النفطية طلب على الخام وطلب على المنتجات النفطية(ويتواجد انفصال ظاهري بين الطلبين رغم الترابط العضوي فيما بينها حيث يعتمد ويرتبط ويتأثر الطلب الأول (الطلب على الخام) بالطلب الثاني (الطلب على المنتجات النفطية) وبصورة مباشرة.

فإذا لم يكن هناك طلب على المنتجات النفطية لا يكون هناك طلب على النفط الخام أو إن أي تغير يحصل على مقدار ومستوى طلب المنتجات النفطية يؤثر بهذا الشكل أو ذاك ايجابيا أو سلبيا على طلب المادة الخام .

ونظرا لكون الحاجات الإنسانية هي حاجات متطورة ومتزايدة كما ونوعا. فان الطلب عامة والنفطي خاصة هو طلب متطور ومتزايد بصورة كمية ونوعية.

الفرع الثاني: مرونة الطلب النفطي.

نتطرق هنا إلى مرونة الطلب النفطي – فهل هو طلب مرن أم غير مرن.... الخ ومن ناحية أخرى عامل السعر.وهذه المرونة توضح من خلال التغيرات الحاصلة على الكميات المطلوبة نتيجة للتغيرات الحاصلة في سعر السلعة المطلوبة في زمن معين ومعلوم ،أم هي تتجسد من خلال العلاقة لكمية ونوع السلعة المطلوبة وسعرها في زمن معين ومعلوم أي هي تتجسد من خلال العلاقة لكمية ونوع السلعة المطلوبة وسعرها في زمن معين.

[12] د- محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد النفطي ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، 1983، ص147-148.

وقد تكون تلك التغيرات على كمية ونوع السلعة المطلوبة نتيجة لتغير سعرها بصورة كبيرة أو قليلة أو متوسطة أو ثابتة أو معدومة. وتقاس درجة مرونة الطلب على السلعة من خلال قسمة أو تقسيم التغير الحاصل على طلب ونوع السلعة على التغير الحاصل في سعرها وتكون كالأتي[13]:

$$\text{درجة المرونة} = \frac{\text{مقدار تغير الطلب (الطلب القديم)}}{\text{مقدار تغير السعر (السعر القديم)}}$$

وحصيلة هذه المعادلة هي المحددة والموضحة لدرجة مرونة الطلب النفطي . فإذا كان الرقم الحسابي المتحصل عليه مثلا اقل من واحد (-1) فهو طلب غير مرن أو قليل المرونة (أي آن أية تغيرات سعريه بالزيادة أو الانخفاض لا تؤدي إلى تغيرات مماثلة على الكميات المطلوبة بل تكون بصورة اقل أو معدومة مما هي لتغير السعر) . أما إذا كان الرقم المتحصل عليه بصورة اكبر من واحد (+1) فهو يعني طلب مرن . أي التغيرات السعرية زيادة أو انخفاضا تؤدي إلى تغيرات اكبر على الكميات المطلوبة .... الخ.

مميزات مرونة الطلب النفطي:

من الواضح والمعروف لنا آن النشاط الاقتصادي الصناعي النفطي وسلعته متميزة عن بقية النشاطات والسلع الأخرى فان الطلب ومرونته هي الأخرى لها بعض المزايا أو الصفات المميزة وفي اغلبها مزايا ذاتية. يرد ذكرها مع الأخذ بها بعين الاعتبار عند تناول بحث أو التطرق إلى معرفة تلك المرونة بصورة واضحة ودقيقة . وهذه المميزات هي كالأتي[14]:

1- الازدواجية المتنوعة لمرونة الطلب النفطي: فالطلب على السلعة النفطية هو طلب مشتق وهو يكون على صورتين رئيسيتين أو نوعين طلب على السلعة الخام و السلعة الخام المتنوعة في أنواعها فيكون بذلك هناك طلب متنوع كطلب عام على السلعة النفطية الخام بكل أنواعها (بترول خفيف أو ثقيل)...الخ. وبالتالي تكون مرونة الطلب الخام تكون واحدة وعامة، وان تكون مرونة الطلب خاصة بحسب نوع النفط الخام.

2- التنافس والاستبدال بين المنتجات النفطية: بين المنتجات النفطية العديدة يقوم ويتواجد تنافس فيما بينها وإمكانية استبدال وتعويض منتج نفطي محل الأخر كالغاز محل الكيروسين وزيت الديزل محل زيت الوقود أو العكس هو الصحيح ... الخ. وهذا التنافس والاستبدال فيما بين المنتجات النفطية ذو الأثر السلبي خاصة وهناك تنافس واستبدال خارجي من سلع غير نفطية و بالتالي مضاعفة تلك الآثار السلبية إزاء مكانة وقوة تنافس المصدر النفطي اتجاه المصادر الأخرى إلى جانب صعوبة قياس اثر ذلك بدقة على مرونة الطلب النفطية العامة والخاصة .

[13] نفس المرجع السابق: د- محمد احمد الدوري ، ص160.

[14] - محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد النفطي ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر ، 1983 ، ص161-163.

3- التباين والاختلاف مع الثبات أو الاستقرار للمرونة: مرونة الطلب النفطي الخام أو كمنتجات نفطية متباينة ومختلفة من منطقة إلى أخرى وبين بلد لأخر. وهذا إلى جانب عدم ثبات تلك المرونة أو استقرارها بصورة كاملة دقيقة. وهذا ناجم ومرتبط أو متأثر بالعديد من العوامل منها:

- العامل الزمني(القصير أو المتوسط أو البعيد).
- درجة التقدم الاقتصادي.
- مدى توفر عرض المصادر المنافسة أو التبديلة للسلعة المطلوبة أو السلع المطلوبة .
- السياسة الطاقية أو النفطية في ايجابيتها أو سلبيتها على القوة التنافسية لذلك المصدر أو المصادر في جوانبها الاقتصادية.
- عامل المناخ .

4- تعقيدات توزيع الكلفة الإنتاجية بين المنتوجات النفطية : المنتجات النفطية يتحصل عليها من النفط الخام فسعر النفط الخام يتوزع على تلك المنتجات . ولكن بأي مقدار وأية نسبة يتم توزيع قيمة أو كلفة النفط الخام فيما بين هذه المنتجات . خاصة وان تعقيدات احتساب وتوزيع الكلفة من خلال:

أ- نوع المالك للمشروع هل ملكية مشتركة له أو بصورة منفردة لكل من الخام أو التكرير.

ب- المنتجات النفطية عديدة في أنواعها ومتباينة ومتنوعة في قيمتها الطاقية أو مجالات استعمالها واستهلاكها.

ت- الطلب من حيث مقداره ونوعه مختلف فيما بين المنتجات النفطية.

أنواع مرونة الطلب النفطي :

مرونة الطلب النفطي تكون على عدة أنواع ولكن في مجموعها ومجملها تكون على نوعين رئيسيين هما :

1- مرونة الطلب على النفط الخام: حالة كونها سلعة خام غير جاهزة وملبية للاستهلاك الإنساني المباشر وتلبية حاجته مباشرة.

2- مرونة الطلب على المنتجات النفطية: حالة كونها سلع جاهزة وصالحة وقابلة للاستهلاك والاستعمال الإنساني وملبية حاجته مباشرة.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الطلب النفطي .

يتوقف حجم الطلب على الطاقة في أي مجتمع على العوامل التالية[15]:

1- السعر:

حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى آن تأثير سعر أية سلعة يكون عكسيا على الكميات المطلوبة منها . مع الأخذ بعين الاعتبار آن مرونة الطلب السعرية للنفط في فترة الأجل القصير قليلة لأنها تقتضي بعض الوقت نظرا لأهمية النفط وعدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري. ويؤكد ذلك أحداث 1973 عندما ارتفعت الأسعار و لم تستطع الدول الصناعية من تقليص استهلاكها بنسبة مهمة، واحتاجت إلى خمس سنوات لكي تكيف اقتصادها للاعتماد على الطاقة البديلة .

[15] د- سالم عبد الحسن ريس ، اقتصاديات النفط ، ط1 ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي – ليبيا ، 1999م ، ص157-159.

2- أسعار السلع البديلة :

حيث يظهر اثر هذا العامل في الطلب على النفط لأنه عبر عن العلاقة الطردية مع أسعار السلع البديلة مثل الغاز والطاقة الذرية والكهرباء .... الخ. فان ارتفاع أسعار هذه البدائل يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط . أما انخفاض أسعارها فيؤدي إلى تقليل الكميات المطلوبة من الزيت .

وعموما فان المعلومات تشير إلى آن بدائل الطاقة مازلت أسعارها مرتفعة، وهذا يرجع الأهمية النسبية للنفط في الوقت الحاضر باعتبار المصدر الأساسي للطاقة.

3- متوسط دخل الفرد:

يتناسب الطلب على الطاقة طرديا مع ارتفاع متوسط الدخل للفرد . نظرا لتطور استخدامات وسائل النقل وأجهزة التكيف والوسائل الحضارية الأخرى .

كما آن تطور متوسط دخل الفرد يعني من الناحية الأخرى نمو الناتج القومي. الأمر الذي تنعكس أثاره على المزيد من الطلب على الطاقة لإغراض تطور المجتمع.

4- هيكل الإنتاج:

على العموم تكون الدول الصناعية أكثر استهلاكا للطاقة من الدول النامية. ويرجع ذلك جزئيا إلى كبر قطاع الصناعة في تلك البلدان. كما آن نمط التصنيع يكون احد المحددات الأساسية للطلب على النفط ومصادر الطاقة الأخرى. فيزداد استهلاك الطاقة في الدول التي تتركز لديها الصناعات المستهلكة للطاقة بشكل كثيف مثل صناعة الحديد والصلب والبتروكيمياوية والمواد الإنشائية ... ويقل استهلاك الطاقة في الدول التي تتركز لديها الصناعات التي لا تستهلك الطاقة والصناعات الغذائية والنسيجية.

5- المناخ: حيث يزداد الطلب على الطاقة في الأجواء المناخية المتطرفة . فالطلب على الطاقة يزداد في البلدان ذات المناخ البارد شتاء والحار صيفا . بينما تقل الحاجة إلى الطاقة في البلدان ذات المناخ المعتدل مثل حوض البحر الأبيض المتوسط.

6- القوانين واللوائح والأنظمة:

وهي عبارة عن وسائل إجرائية تستخدمها الدول في ترشيد استخدام الطاقة. وبالتالي تؤدي إلى تقنين الاستهلاك ومن ثم إلى تقليل الطلب على مصادر الطاقة.

المطلب الثاني: العرض النفطي في السوق.

الفرع الأول: مفهوم العرض النفطي.

العرض النفطي للسعلة الخام هو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة / بائعين – منتجين وعارضين وكذلك مشترين / وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة

انه كميات من السلعة النفطية الخام التي تعرض في السوق من اجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليه وخلال زمن معين وهذه الكميات المعروضة للسلعة النفطية في السوق تتضمن أو تشمل على النفط المنتج والمعروض في وعظمه أو

كله وإلى جانب ذلك نسبة قليلة أو صغيرة لمقدار المخزون النفطي / المعروض منه / وهذا المخزون أو الاحتياطي قد يكون مخزون أني أو استراتيجي من النفط أو مخزون أو احتياطي صناعي واستراتيجي

حيث هذا المخزون أو الاحتياطي من النفط الخام من اجل حفظ الموازنة أو التوازن ولاستقرار عرض النفط ...الخ وفي مواجهة الطلب .

إن عرض السلعة النفطية الخام وإنتاجها يتميز عن بقية السلع الأخرى بميزات معينة مرتبطة وناجمة عن طبيعة هذه السلعة ونشاطها الاقتصادي الصناعي يكون المنتج أو العارض أو الاثنين معا متحددين بها في إنتاج وعرض السلعة و خاصة تزايد الإنتاج والعرض في المدى القصير . إن هذه المميزات تكون عقبات تجعل أو تؤدي إلى كون إنتاج وعرض النفط محدودا أو قليل أو معدوم في المدى القصير وخاصة في تزايده ومن ابرز واهم هذه العقبات هي كالأتي[16] :

1- عقبات فنية تكتيكية متعلقة بطاقات الإنتاج القصوى والفعلية و المخزون والنقل.

2- عقبات سياسية متعلقة بمرور السياسة النفطية ومدى التكاليف والانسجام في الرغبة أو الضرورة لتغيير العرض مع الأهداف السياسية المتحدة مسبقا حول ذلك .

3- عقبات اقتصادية – تعذر زيادة وانجاز استثمارات النفطية أو فيها تعلق باستقرار السعر النفطي .

4- طبيعة عرض السلعة النفطية وكيفية تبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة يتم وفق صيغ معلومة ومحددة – اتفاقيات وعقود وفي غالبيتها لأجال غير أنية في فترتها الزمنية . بل ذلك التبادل يتم في معظمه أو نسبة كبيرة منه يتم بمديات متوسطة أو طويلة زمنيا .

إذا كان عرض السلعة النفطية قد نمى وتطور بديناميكية عالية ومتزايدة على مر السنين ولمختلف مناطق وبلدان الإنتاج في العالم . فانه بنفس الوقت قد طرأ تغير كبير في هيكل التوزيع الجغرافي لمناطق وبلدان الإنتاج النفطي أو عرضه . سواء من ناحية تزايد عده تلك المناطق والبلدان التي دخلت الميدان الإنتاجي لعرض النفط في السوق العالمية أو من ناحية طبيعية أهمية تلك المناطق و البلدان في إنتاج وعرض السلعة النفطية فمنذ بداية إنتاج وعرض السلعة النفطية– أواسط القرن التاسع عشر – وحتى فترة أوائل القرن العشرين- كان عدد العارضين قليل ومحدود في مناطقه أو بلدانه وهي بالذات وبصورة كبيرة منطقة اميريكا الشمالية وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية وتليها المنطقة الأوربية – روسيا القبصرية – رومانيا ... وخلال فترة ما بين الحربين العالميين ازداد عدد المناطق والبلدان ببروز منطقة الشرق الأوسط وخاصة المنطقة العربية . وتناقص دور بعض البلدان النفطية العارضة لهذه السلعة – مثل المكسيك ...

أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد طرأ تغيير جوهري على طبيعة أهمية دور ومكانة عارضي النفط – فقد ظهرت مناطق وبلدان جديدة بترولية وخاصة منطقة الشرق الأوسط والعربية منها خاصة – منطقة الشمال الإفريقي العربي منها خاصة – ليبيا و الجزائر – واحتلت منطقة الشرق الأوسط عامة والبلدان العربية بشكل خاص المكانة الأولى و الأكبر في الإنتاج وعرض النفط إلى جانب تواجد عدد جديد من البلدان والمناطق النفطية في إفريقيا و أمريكا اللاتينية . وبنفس الوقت

[16] د- محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد النفطي ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر ، 1983 ،ص115-117.

الاضمحلال النسبي لنسبة ما تشكله المناطق والبلدان النفطية القديمة في عرض هذه السلعة وتحولها إلى مناطق وبلدان مستوردة رغم إنتاجها الكبير والمتزايد.

الفرع الثاني: مرونة العرض النفطي.

العرض النفطي كأي نشاط اقتصادي قابل للتطور تمددا وانكماشا أو زيادة أو بالتناقص أو الثبات أو الزوال. فالسلعة النفطية كأي سلعة أخرى في عرضها تتمتع بمرونة محددة. رغم تميز تلك المرونة عن بقية السلع الأخرى. وذلك من كون تلك المرونة للعرض النفطي يمكن النظر إليها من جانبين وهي[17]:

1- من ناحية أو جانب التغير ألسعري المؤثر على تغير الكميات المعروضة وبالتالي تحديد نوعية ودرجة مرونة العرض.

3- من ناحية الكميات النفطية المكتشفة (كاحتياطي ثابت- أو احتياطي عام أو إجمالي – شمولة على مختلف أنواع الاحتياطي) للكميات النفطية المكمن استغلالها اقتصاديا في المدد الزمنية المختلفة القصيرة والبعيدة وفق المعدات الإنتاجية وشروط السوق الحالية أو الحاضرة والمستقبلية . فهي تكون مرونة للعرض من ناحية الكميات النفطية المكتشفة والمستغلة فعليا ومقدار التغير الذي يطرأ بالزيادة أو النقصان على تلك الكميات النفطية الإجمالية والتي تأثر على المدى الزمني و الإنتاج وعرض تلك المادة والسلعة.

درجة مرونة العرض السلعي= التغير النسبي لكمية السلعة المعروضة / التغير النسبي في سعر السلعة المعروضة

فأما أن تكون مرونة متأثرة بالسعر أو غير متأثرة أو متأثرة بصورة قليلة...الخ.

فمرونة عرض السلعة النفطية الخام من خلال علاقتها بالسعر (أي مقدار تغير الكمية المعروضة بفعل تأثير تغير السعر) تكون قليلة المرونة في المدى القصير ، مقدار التغير في الكميات المعروضة يكون بصورة اقل مما هو للتغير في سعرها وخلال الفترة الزمنية القصيرة المدى وسواء أكان ذلك بالزيادة أو الانخفاض أو التناقص .

وسبب ذلك في عدم تجاوب وتغير الكميات المعروضة للتغير الحاصل في السعر زيادة أو نقصانا يعود إلى عدة عوامل مختلفة تأثر بهذا الشكل وذلك على هذه المرنة ونوعيتها . فمنها أسباب فنية وتكتيكية مثل عدم توفر طاقات نقل لزيادة المعروض أو محدودية وسائل النقل أو التخزين.... أو أسباب منها تحديد للكميات المستخرجة أو المنتجة بهدف سياسي أو هدف المحافظة على الاستغلال السليم والأفضل لتلك الثروة أو من اجل المحافظة واستقرار وثبات أسعار النفط في السوق .... أو جيولوجية مراعاة لمعامل الاستخراج مثلا، أو غيرها من العوامل الاقتصادية ....أما مرونة العرض المتوسط والبعيد فتكون مرنة بصورة عامة وكذلك عند المقارنة في المدى القصير.

أما مرونة العرض النفطي في تحديد نوعها أو درجتها من الجانب الأخر وهو من جانب المدى الزمني الذي تستمر فيه العملية الإنتاجية النفطية .

[17] نفس المرجع السابق، د- محمد احمد الدوري ،ص118-120.

أي النظر والقول بهذه المرونة للعرض النفطي من خلال علاقتها بالزمن (الفترة الزمنية لقابلية وإمكانية الإنتاج) مع الكميات المكتشفة من النفط الممكن استخراجها وعرضها حاضرا ومستقبلا وذلك لان المدى الزمني لاستغلال هذه الثروة وفي جانب عرضها ليس ثابتا بل هو متغيرا بالزيادة أو النقصان هذا إلى جانب كونه محدودا بخلال فترة زمنية معلومة ومقدرة.

خاصة وان السلعة النفطية مورد طبيعي كامن في باطن الأرض وغير متجددة في الطبيعة لذلك فالإنتاج النفطي وعرضه لا يمكن له أن يستمر طويلا لفترة زمنية غير محدودة وغير معلومة.

أي أن هذه المرونة للعرض النفطي ترتبط بالعمر الزمني لاستغلال الثروة النفطية ، فهذا العمر الزمني او المدى الزمني لاستغلال استخراج هذه المادة وعرضها في السوق، النفط قد يكون قصيرا وطويلا أو متوسطا . رغم كونه معروفا ومقدرا وبصورة مسبقة.

لهذا فمرونة العرض النفطي من هذه الناحية تكون متغيرة ومتنوعة.فهي مرنة في المدى القصير والمدى المتوسط ومعدومة المرنة أو قليلة المرونة في المدى البعيد.

ففي المدى القصير والمتوسط وتستمر العملية الإنتاجية وبصورة متزايدة إمكانية العرض وبنفس الوقت إمكانية تناقصه. أما في المدى الزمني البعيد فإمكانية تغير العرض النفطي تكون محدودة في جانب واحد وهو التناقص التدريجي أو الكلي مع تعذر استمرارية العملية الإنتاجية النفطية وعرضها بالسوق ولأسباب جيولوجيا أو اقتصادية مثل تناقص كميات الاحتياطي النفطي ، ارتفاع إنتاجه بصورة كبيرة وغير متناسبة مع شروط السوق السائدة ، أو قوة منافسة أسعار السلع البديلة...الخ .

الفرع الثالث:العوامل المؤثرة في العرض النفطي .

العرض النفطي كغيره من الفعاليات و النشاطات الاقتصادية الأخرى يتأثر بالعديد من العوامل المختلفة منها ما هو سياسيا ومنها ما هو اقتصاديا أو تكنولوجيا ...الخ.

فهذه العوامل على اختلافها تتباين في قوة تأثيرها وفاعليتها على العرض النفطي سواء أكان بالإيجاب / بالتزايد والنمو / أو سلبيا / بالانخفاض وعدم النمو /- وللمديات الزمنية المختلفة – القصيرة والمتوسطة والبعيدة – أو بصورة منفردة أو جماعية . فمثلا العامل السياسي يكون له قوة تأثير وفعالية كبيرة على عرض السلعة النفطية [18]سواء بزيادة العرض أو ثباته أو تخفيضه تفوق أي عامل أخر ، ولكن هذا العامل يتكامل ويترابط مع بقية العوامل الأخرى في قوة أو شدة تأثيره وفاعليته أو مداها الزمني مع التلائم و الانسجام لهذا العامل مع بقة العوامل المؤثرة الأخرى . مثل تلائم توفر النفط بكميات كبيرة مع اقتصادية استخراجه أو إنتاجه ... الخ.

إن العوامل المؤثرة على العرض النفطي هي كالأتي :

[18] نفس المرجع السابق، د- محمد احمد الدوري ،ص121.

1- مقدار توفر النفط (الاحتياطي النفطي):

هذا العامل يتجسد في مقدار توفر السلعة النفطية مع إمكانية عرضها بسهولة ويسر وبصورة اقتصادية، فهي تشمل الكميات النفطية المكتشفة علميا والمقدرة كمياتها بصورة كاملة ودقيقة وكذلك بصورة جزئية وغير نهائية والممكن استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتوفرة والمستغلة وكذلك الممكن توفرها واستخدامها في عرض السلعة النفطية .

2- الكلفة الإنتاجية النفطية :

الكلفة الإنتاجية من العوامل الأساسية المؤثرة على العرض النفطي بصورة ايجابية او سلبية،

بصورة ايجابية : عند تناقص مقدار ومستوى الكلفة ، فتؤدي الى تزايد الكميات المنتجة والمعروضة .

بصورة سلبية : في حالة ارتفاع مقدار ومستوى الكلفة أو في تزايدها فإنها تؤدي إلى تقليص أو تحديد الكميات المنتجة والمعروضة أو انعدام عرضها نهائيا حتى مع تواجد كميات الثروة النفطية الكامنة في باطن الأرض إلا أن استخراجها لا يبرر اقتصاديا على ضوء ظروف وشروط السوق السائدة .

3- السعر النفطي: يعني قيمة والمادة والسلعة النفطية يعبر عنها بالنقد. لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ.

أي أن مقدار و مستوى العرض النفطي خاضع ومتأثر بصورة كبيرة بالسعر.

4- الطلب النفطي: تم التطرق إليه في المطلب السابق.

5- مستوى تطور الأساليب الفنية والمعدات التكنولوجية للعرض:

من المعروف إن إنتاج السلعة النفطية يعتمد على وسائل ومعدات إنتاجية متطورة ومعقدة في فنياتها وتكنولوجياتها.وهذا مما ساعد ويساعد على توفر النفط بكميات تلبي الحاجات الإنسانية إضافة إلى سهولة وسرعة استخرجه وتحركه نحو أسواق طلبه، استعماله واستهلاكه.

لهذا نجد أن كل الجهات المعنية بعرض السلعة النفطية تهتم بتطوير وسائل ومعدات الإنتاج.

6- السياسة النفطية (سياسة الإنتاج):السياسة النفطية هي مجموعة الإجراءات المتخذة أو الموضوعة من قبل الجهة أو الجهات المعنية (شركة أو مؤسسة أو دولة) والمتعلقة في كيفية استغلال النفط بصورة عامة وتنظيم عرض النفط بصورة خاصة وسواء أكان ذلك متعلقا في الكميات المنتجة ومعدلات إنتاجها ومستوياتها أو في علاقتها وتناسبها مع مقدار الاحتياطي النفطي أو مع معامل الاستخراج ... فالسياسة النفطية وعلى عموميتها هي عامل مؤثر وفعال وبصورة كبيرة على عرض السلعة النفطية سواء أكان ذلك في جانب تزايد ونمو العرض أو في تخفيض أو ثبات واستقرار العرض أو في توقفه كليا أو جزئيا.... كل ذلك يتم وفقا لمتطلبات وأهداف السياسة النفطية ولمختلف جوانبها المتعددة السياسية، اقتصادية أو طاقية....

7- طبيعة السوق النفطية: السوق النفطية هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة السلعة الخام منها بين الأطراف المتبادلة.

فالسوق النفطية وفي جانب إنتاج وعرض السلعة النفطية يتركز في عدد محدود وقليل من بلدان العالم القليلة في عددها و بنفس الوقت صغيرة ومتدنية في حجم وتطور سوقها،حيث تستوعب جزء صغير من عرضها للسلعة النفطية . أما الجزء الأكبر من إنتاجها وعرضها النفطي يستوعب في الأسواق الخارجية لدول المتقدمة صناعيا .لهذا فان كل تغيير في هذه السوق (جانب المشترين أو المستهلكين) يؤثر بصورة كبيرة على المنتجين أو العارضين .

8- السلع البديلة:هي تلك السلع المنافسة والبديلة للنفط ، وتأثيرها يبرز على جانب العرض النفطي في مقدار توفر تلك المصادر البديلة في الطبيعة من جانب ومدى قابليتها التنافسية اقتصاديا وفنيا وتكنولوجيا وصناعيا من جانب أخر ولأي مدى زمني من الجانب الأخر.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا النظرية والاقتصادية للسوق النفطية العالمية وإبراز واقعه قبل 1960 ، بالإضافة إلى مختلف مراحل التطور التاريخي الذي عرفته السوق النفطية منذ نشأة الصناعة النفطية إلى بداية القرن العشرين، نستخلص أن سوق النفط في القرن العشرين يتأثر بعدة عوامل منها من يؤثر في السوق من الجانب العرض (كالشركات الأجنبية) و الدول الصناعية أني ذاك.

الفصل الثاني: ظهور المنظمتين و تأثيرهما على السوق النفطية

تمهيد:

لقد جاءت الأوبك للتقليل من الاحتكار وذلك بعد أن مر العالم بعدة عوامل وأحداث وأزمات اقتصادية أثرت على عوائد الدول النتجة للنفط ثم تلتها الاوابك وذلك من أجل السيطرة والتأثير على السوق النفطية.

المبحث الأول:منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)

المطلب الأول: نشأة الأوبك وأهم إنجازاتها

الفرع الأول: نشأة وتعريف الأوبك

أولا النشأة: بعد الحرب العالمية الثانية أنحسر دور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مصدرة للنفط إلى الأسواق الغربية وفي الوقت نفسه أولت الإدارة الأمريكية اهتماما بالغا لإعادة تعمير أوروبا واليابان (مشروع مارشال). ولتحقيق ذلك تبنى الغرب عموما سياسات تستهدف تخفيض كلفة تحويل نفط الشرق الأوسط إلى أوروبا.

وقد لعبت الشركات النفطية بالتنسيق مع صانعي السياسات الاقتصادية الغربية دورا كبيرا في تخفيض أسعار نفط الشرق الأوسط بصورة متتالية بإتباع أنظمة وهمية للتسعير. وأصبح سعر النفط في الشرق الأوسط يعادل حوالي نصف سعر النفط المشابه المصدر من الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لسلسلة التخفيضات التي حدثت حتى عام 1960.

نتيجة الأوضاع السالفة الذكر تداعى ممثلو الأقطار الرئيسية المنتجة للنفط في الشرق الأوسط بإضافة إلى فترويلا إلى اجتماع ببغداد في أيلول 1960 بدعوة من الحكومة العراقية نتج عن هذا الاجتماع ولادة منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك). واتخذت المنظمة قرارا بعدم السماح لشركات النفط بإجراء أي تخفيض في الأسعار أو تعديلها إلا بعد الرجوع إلى حكومات الأقطار المنتجة[1].

ثانيا تعريف الأوبك: هي منظمة الأقطار المصدرة للنفط نشأت في سبتمبر 1960، تضم 12 دولة من مختلف قارات العالم وقامت كرد فعل على الشركات النفطية العاملة في أراضيها لإقدامها على تخفيض الأسعار للنفط، مما ألحق الضرر باقتصاديات البلدان المنتجة، والتي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي في دخلها. تمتلك الدول الأعضاء في المنظمة 40 من الناتج العالمي و70 من الاحتياطي العالمي للنفط، مقرها فيينا واللغة الرسمية هي الإنجليزية.

[1] سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضر، دار المنهل اللبناني الطبعة الأولى 2007 – 1427، بيروت ص 147 - 148

بدأت الأوبك بخمسة دول وهي[2]:

الكويت	إيران	العراق	فنزويلا	السعودية

ثالثا: أعضاء الأوبك

❖ **القارة الإفريقية:**

أ_ الجزائر: هي دولة عربية تقع شمال قارة أفريقيا عاصمتها الجزائر العاصمة وهي عضو في المنظمة انضمت سنة 1969 حيث تحتل الرتبة 16 في الاحتياطي النفط والمرتبة 10 في الاحتياطي الغاز وذلك حسب الترتيب العالمي لسنة 2009، وقد أكتشف فيها النفط سنة 1956، وتاريخ بدء إنتاج النفط كان في سنة 1956 على يد الشركة المحلية سوناطراك.

ب_ ليبيا: هي دولة عربية تقع شرق القارة الإفريقية وهي عضو في المنظمة انضمت سنة 1962، حيث تحتل المرتبة 8 في الاحتياطي النفط والمرتبة 18 في الاحتياطي الغاز حسب الترتيب العالمي لسنة 2009، وقد أكتشف النفط فيها سنة 1958، وتاريخ بدء الإنتاج كان في سنة 1961.

جـــ_ نيجيريا: هي دولة غير عربية تقع جنوب الجزائر وهي عضو في الأوبك انضمت سنة 1971، حيث تحتل المرتبة 10 في الاحتياطي النفط والمرتبة 9 في الاحتياطي الغاز حسب الترتيب العالمي لسنة 2009.

د_أنغولا: هي دولة غير عربية تقع في الجنوب الغربي للقارة الأفريقية وهي عضو في المنظمة: انضمت سنة 2007 حيث تحتل المرتبة 15 في الاحتياطي النفط حسب الترتيب العالمي لسنة 2009.

❖ **الشرق الأوسط:**

أ_ العراق: هي دولة عربية تقع في الشرق الأوسط وهي من الدول المؤسسة للأوبك في سنة 1960، حيث تحتل المرتبة 4 في الاحتياطي النفط والمرتبة 11 في الاحتياطي الغاز حسب الترتيب العالمي لسنة 2009، حيث تم اكتشاف النفط بها سنة 1909، وتاريخ بدء الإنتاج كان سنة 1934.

ب_ المملكة العربية السعودية: هي دولة عربية تقع في الشرق الأوسط وهي من الدول المؤسسين للأوبك في سنة 1960 حيث تحتل المرتبة الأولى عالميا في احتياطي النفط والمرتبة 5 في احتياطي الغاز حسب الترتيب العالمي لسنة 2009 أكتشف النفط فيها سنة 1938 وفي نفس السنة تم تصدير أول شحنة للنفط على يد الشركة الوطنية المحلية بترومين والتي تأسست في نوفمبر.

جـــ _ الكويت: هي دولة عربية تقع في الشرق الأوسط وهي من الدول المؤسسة للأوبك في سنة 1960، حيث تحتل المرتبة 5 في احتياطي النفط والمرتبة 16 في احتياطي الغاز حسب الترتيب العالمي لسنة 2009، تم اكتشاف النفط بها سنة 1938 وتاريخ بدء إنتاج كان في سنة 1946.

د_ إيران: هي دولة عربية تقع في الشرق الأوسط وهي من الدول المؤسسين للأوبك في سنة 1960، حيث تحتل المرتبة 3 في احتياطي النفط والمرتبة 2 في احتياطي الغاز حسب الترتيب العالمي لسنة 2009، أكتشف النفط بها سنة 1910.

[2] مزوار هشام، عثماني عبد المجيد، تطور إنتاج النفط خلال الفترة (1970 - 2010) وأثره على سوق النفط العالمية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، دفعة 2010 – 2011، جامعة ورقلة ص57 بتصرف.

هـــ_ الإمارات العربية المتحدة: هي دولة عربية تقع في الشرق الأوسط وهي عضو في الأوبك انضمت سنة 1967، حيث تحتل المرتبة 6 في الاحتياطي النفط والمرتبة 7 في الاحتياطي الغاز حسب الترتيب العالمي لسنة 2009، تم اكتشاف النفط بها سنة 1953 وتاريخ بدء الإنتاج كان في سنة 1965.

و_ قطر: هي دولة عربية تقع في الشرق الأوسط وهي عضو في الأوبك انضمت سنة 1961، حيث تحتل المرتبة 13 في الاحتياطي النفط والمرتبة 3 في الاحتياطي الغاز حسب الترتيب العالمي لسنة 2009، تم اكتشاف النفط بها سنة 1940 وتاريخ بدء الإنتاج كان في سنة 1940.

❖ **أمريكا الجنوبية:**

أ_ فنزويلا: هي دولة غير عربية تقع في أمريكا الجنوبية وهي من المؤسسين للأوبك سنة 1960، حيث تحتل المرتبة 2 في الاحتياطي النفط والمرتبة 8 في الاحتياطي الغاز حسب الترتيب العالمي لسنة 2009، تم اكتشاف النفط بها سنة 1914 على يد الشركة الوطنية المحلية CVP.

ب_ الإكوادور: وهي دولة غير عربية تقع في أمريكا الجنوبية وهي من ضمن دول الأوبك انضمت سنة 1973 ثم انسحبت في سنة 1993 ثم أعادة الانضمام من جديد في سنة 2007، حيث تحتل المرتبة 17 في الاحتياطي النفط حسب الترتيب العالمي لسنة 2009.

❖ **الأعضاء السابقون:**

أ_ اندونيسيا: وهي دولة غير عربية تقع في القارة الأمريكية وهي من ضمن دول الأوبك انضمت سنة 1962 ثم انسحبت في سنة 1965، تحتل المرتبة 19 في الاحتياطي النفط والمرتبة 11 في الاحتياطي الغاز حسب الترتيب العالمي لسنة 2009، تم اكتشاف النفط بها سنة 1910.

ب_ الغابون: وهي دولة غير عربية تقع في القارة الإفريقية وهي من دول الأوبك انضمت سنة 1975 وانسحبت في سنة 1994، حيث تحتل المرتبة 19 في الاحتياطي النفط حسب الترتيب العالمي لسنة 2009[3].

❖ **الأعضاء المتوقعون**[4]:

بوليفيا	مصر	سوريا
السودان	المكسيك	روسيا

الفرع الثاني:مهام وأهداف الأوبك

أولا: مهام الأوبك

1. رسم السياسة العامة للمنظمة، وتقرير السبل والوسائل الملائمة لتنفيذها.
2. البحث في طلبات الانضمام إلى العضوية في المنظمة.
3. تعيين أعضاء مجلس المحافظين.
4. النظر والبحث قي ميزانية المنظمة.
5. الدعوة إلى عقد اجتماع استشاري لمن يطلبه من الدول الأعضاء لأي غرض وفي أي مكان.

[3] بن ساسي نورة,بن ميلود فتيحة ,التطور التاريخي لمنظمة الأوبك وأثارها على السوق النفطية العالمية ,مذكرة لنيل شهادة الليسانس,دفعة2010_2011 ,جامعة ورقلة ص23_25 .

[4] عماري هناء,هبيته منى,بروتوكول كيوتو في دول الأوبك,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس ,دفعة 2010_2011 ,جامعة ورقلة ص50 بتصرف .

6. التصديق على أي تعديل في النظام الأساسي.
7. تعيين الأمين العام.
8. تعيين مراجع الحسابات للمنظمة لمدة سنة واحدة.[5]

ثانيا: أهداف منظمة الأوبك:

1. توحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء.
2. إتباع أفضل الطرق لحماية المصالح الفردية والجماعية للدول الأعضاء.
3. العمل على الحد من التقلبات غير الضرورية في الأسعار ومحاولة إعادة الأسعار إلى مستواها قبل التخفيض.
4. ضمان حصول الدول الأعضاء على دخل ثابت ومستقر وذلك لمواجهة احتياجاتها من الأموال اللازمة لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها.
5. ضمان توافر احتياجات الدول المستهلكة من البترول بطريقة اقتصادية ومنتظمة.
6. ضمان حصول الشركات البترولية على دخل مناسب مقابل استثمار رؤوس أموالها في هذه الصناعة [6].

الفرع الثالث :إنجازات منظمة الأوبك

من أهم إنجازات الأوبك ما يلي:

- حماية ثرواتها الطبيعية من استغلال الشركات البترولية العالمية بعد سيطرتها على الحلقات العليا من إنتاج البترول بشكل خاص.
- أصبحت منظمة الأوبك قوة جديدة في السوق النفطية من حيث التحكم في كميات الإنتاج والأسعار، بعد أن سحبت زمام المبادرة من الشركات الاحتكارية العالمية.
- اعتماد سياسة تنسيق بين أعضائها للمحافظة على التوازن العالمي بين الكميات المعرضة من البترول والطلب عليه.
- نمو العائدات النفطية لدول الأوبك التي تدفعها الشركات الحاصلة على الامتياز للدولة المضيفة، ثم التحكم في الأسعار المعلنة وتدعيمها، واستطاعت بذلك رفعها مرات عدة مما زاد من فوائضها المالية.[7]

[5] بن ساسي ,بن ميلود ,مرجع سالف الذكر ص27.
[6] محمد محروس إسماعيل ,اقتصاديات البترول و الطاقة ,دار الجامعات المصرية ,الطبعة الأولى 1988 الإسكندرية,ص112.
[7] عماري,هبيته,مرجع سالف الذكر ص51_52.

الشكل رقم (1): خريطة توضيحية لدول الأوبك في العالم

المطلب الثاني: واقع النفط من الإنتاج والاحتياطي في دول الأوبك.

الفرع الأول: حصة الأوبك من الاحتياط النفط الخام.[8]

جدول رقم (2): يوضح احتياطي النفط ا لدول الأوبك من 2000_ 2005 الوحدة: مليون / برميل/يوم

الدول/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
السعودية	262,766	262,697	262,790	262,730	264,310	264,211
الجزائر	11,314	11,314	11,314	11,800	11,350	12,270
الكويت	96,500	96,500	96,500	99,000	101,500	101,500
ليبيا	36,000	36,000	36,000	39,126	39,126	41,464
قطر	13,157	15,207	15,207	15,207	15,207	15,207
الإمارات	97,800	97,800	97,800	97,800	97,800	97,800
العراق	112,500	112,500	112,500	112,500	112,500	112,500

[8] التقرير السنوي الأوبك2012

مج دول الأوبك العربية	630,037	632,018	634,611	640,663	644,293	647,452
أنغولا	5,412	5,412	5,412	8,801	9 ,035	9 ,035
إيران	99,530	99,080	99,080	133,250	132,460	136,270
نيجيريا	34,458	31,506	31,506	35,254	35,876.2	36,220
اندونيسيا	5,122.6	5,122.6	4,721.8	4,319.7	4,300.7	4,300.7
فنزويلا	76,848.1	77,685	77,800	77,226.2	79,729.2	80,012
الإكوادور	3,040	3,100	4,629.6	5,060	5,060	5,060
مج دول الأوبك غير العربية	224,411	221,906	223,149	263,911	266,461	270,898

الجدول رقم(3): يوضح احتياطي النفط لدول الأوبك في 2006_2011 **الوحدة:مليون برميل في اليوم**

الدول/ السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السعودية	264,251	264,209	264,063	264,540	264,516	265,400
الجزائر	12,200	12,200	12,200	12,200	12,200	12,200
الكويت	101,500	101,500	101,500	101,500	101,500	101,500
ليبيا	41,464	43,663	44,271	46,422	47,097	47,100
قطر	26,185	25,090	25,405	25,382	25,382	24,700
الإمارات	97,800	97,800	97,800	97,800	79,800	97,800
العراق	115,000	115,000	115,000	115,000	143,100	143,100
مج دول الأوبك العربية	658,400	659,462	660,239	662,844	673,595	691,800
أنغولا	9 ,330	9 ,550	9 ,550	9,500	9,500	13,500
إيران	138,400	136,150	137,620	137,010	151,170	151,200
نيجيريا	37,200	37,200	37,200	37,200	37,200	37,200
اندونيسيا	4,370	3,990	3,990	3,990	3,990	4,000
فنزويلا	87,324	99,377	172,323	211,173	296,501	296,500

الإكوادور	5,180	6,368	6,511	6,511	7,206	6,200
مج دول الأوبك غير العربية	272,474	283,085	357,644	405,384	505,567	508,600

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة الأوبك2012

الجدول رقم(4): يوضح الإجمالي احتياط النفط في دول الأوبك من 2000_2011 الوحدة:مليون برميل في اليوم

الدول / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي احتياط دول الأوبك	854,448	853,924	857,760	904,574	910,754	918,350
العربية	630,037	632,018	634,611	640,663	644,293	647,452
غير العربية	224,411	221,906	223,149	263,911	266,461	270,898
الدول / السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي احتياط دول الأوبك	658,400	942,547	1,017,883	1,068,228	1,179,162	1,200,400
العربية	658,400	659,462	660,239	662,844	673,595	691,800
غير العربية	272,474	283,085	357,644	405,384	505,567	508,600

المصدر:التقرير السنوي لمنظمة الأوبك2012

التحليل و المناقشة :

- قدر احتياطي دول الأوبك من السنوات 2000-2005 ما يقارب 883,302 مليون برميل في اليوم أي ما يعادل حوالي 86% من إجمالي احتياط دول العالم.
- قدر نصيب احتياطي دول الأوبك العربية ما يقارب 638,179 مليون برميل في اليوم في السنوات من 2000-2005.
- قدر نصيب احتياطي دول الأوبك غير العربية ما يقارب 245,123 مليون برميل في اليوم في السنوات من 2000-2005 .

- قدر احتياطي دول الأوبك من السنوات 2006-2011 ما يقارب 1,011,103.
- مليون برميل في اليوم أي 1,011 تريليون برميل في اليوم أي ما يعادل حوالي 85,5% من إجمالي احتياط دول العالم .
- قدر نصيب احتياطي دول الأوبك العربية ما يقارب 667,723.
- مليون برميل في اليوم في السنوات من 2006-2011 .
- قدر نصيب احتياطي دول الأوبك غير العربية ما يقارب 343,380 مليون برميل في اليوم في السنوات من 2006-2011.[9]

الشكل رقم (2): منحنى بياني يوضح إحتياطي النفط في دول الأوبك 2000- 2005

الوحدة: مليون برميل في اليوم

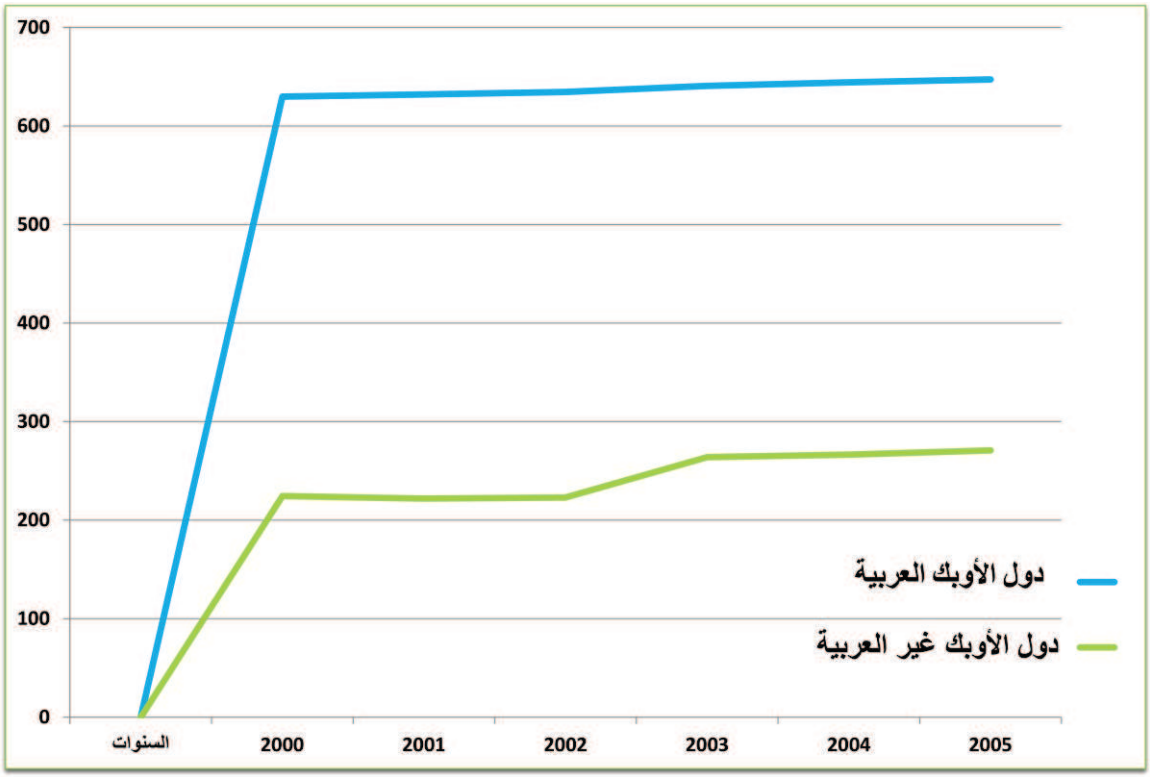

[9] من اعداد الطالبين وفق لمعطيات من تقرير الأبك 2012

الشكل رقم (3) الأعمدة البيانية توضح احتياط النفط في دول الأوبك من 2006_2011

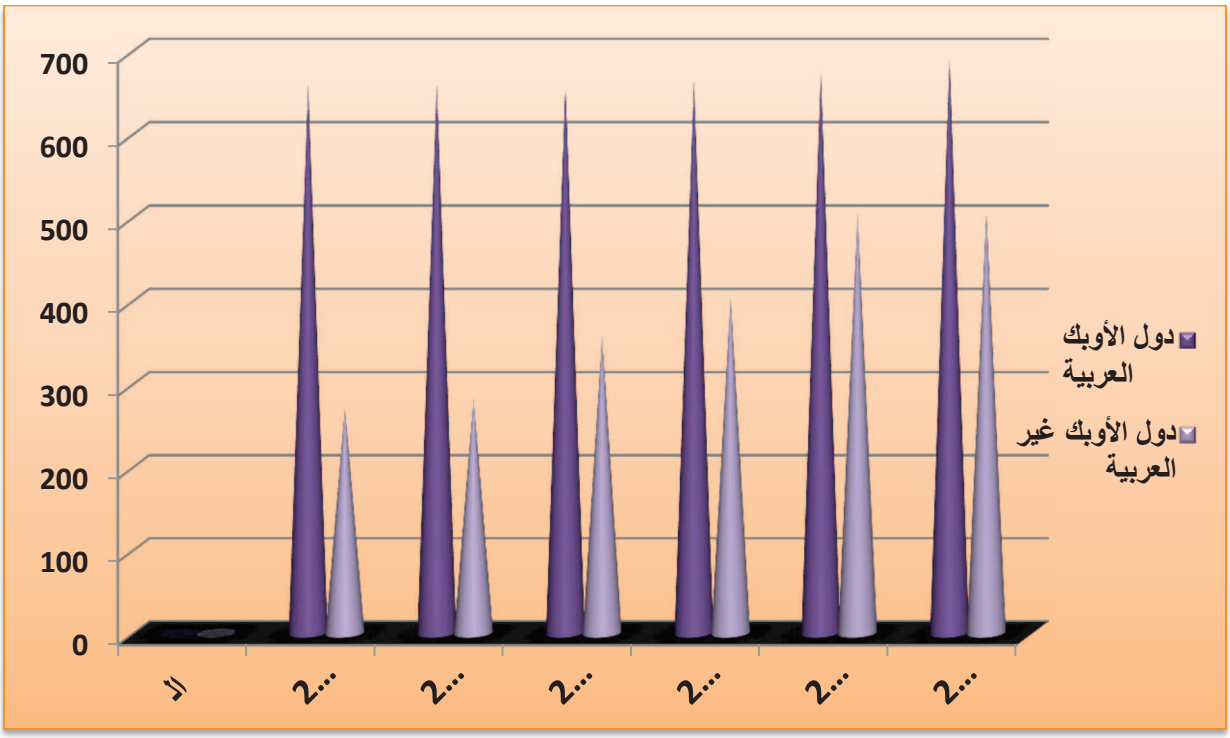

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل رقم (4) دائرة النسبية توضح احتياط النفط دول الأوبك العربية في سنة 2011.

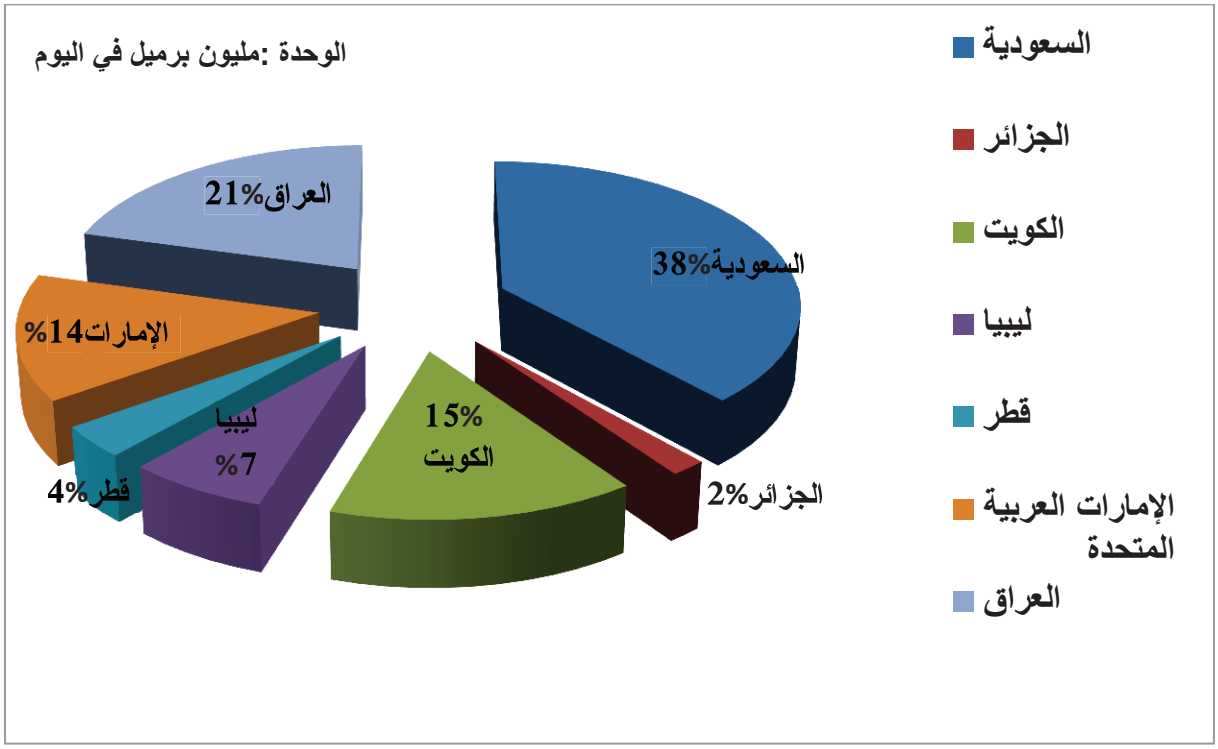

الشكل رقم (5): يوضح احتياطي النفط في دول الأوبك غير العربية في سنة 2011.

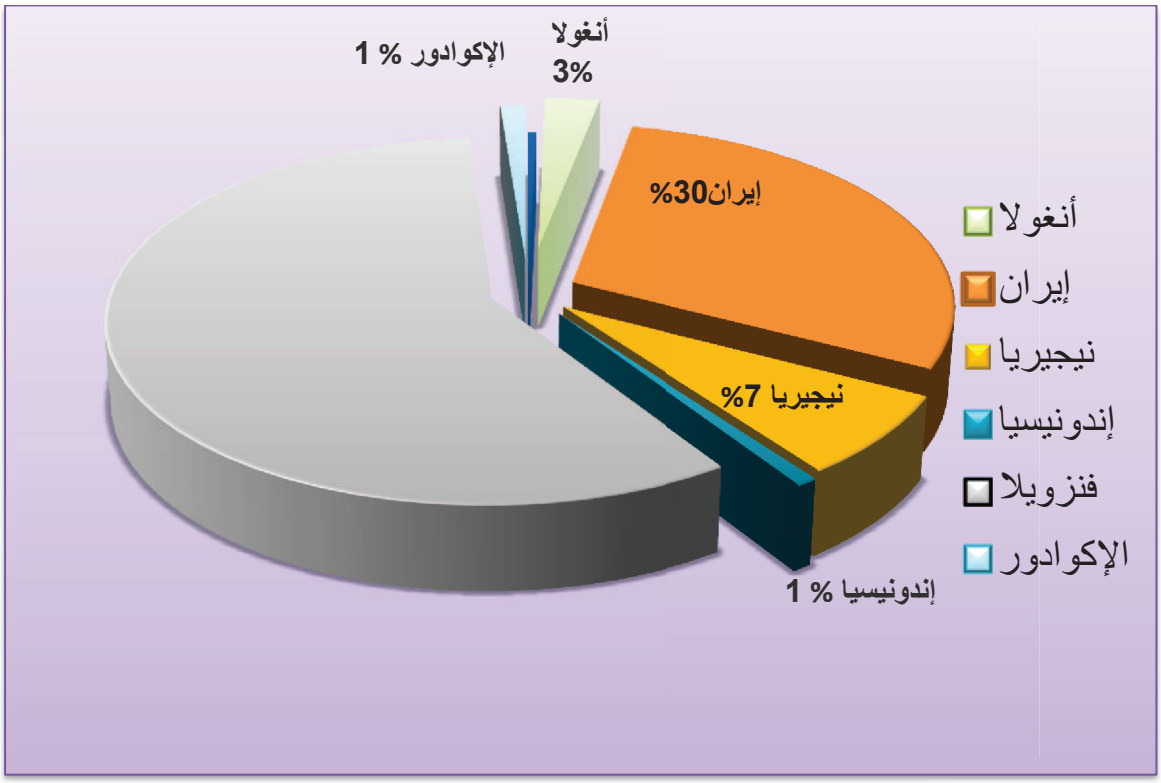

المصدر:من إعداد الطلبة.

التحليل و المناقشة:

- من نلاحظه هو أنه هناك تقلبات في احتياطي النفط لدى بعض دول الأوبك العربية على سبيل المثال السعودية في سنة 2000. قدرت نسبة الاحتياطي بـــ 42 % ثم انخفضت إلى 41 % في سنة 2005 ثم انخفضت كذلك إلى 38 % في سنة 2011.
- نفس الشيء بالنسبة للعراق نفس الاحتياطي في سنة 2000 و 2005 و قدر بـــ 18 % ثم ارتفع إلى 21% في سنة 2011.
- نفس الشيء بالنسبة لليبيا، نفس نسبة الاحتياطي في سنة 2000 و 2005 و قدرت بـــ 6 % ثم ارتفعت إلى 7 % في سنة 2011.
- و هناك بعض الدول بقي الاحتياطي الخاص بها ثابت كالجزائر و هو 2 %[10].

[10] بحث الاحتياط و المخزون النفطي

الفرع الثاني : حصة الأوبك من الإنتاج النفط الخام.

الجدول رقم(5): يوضح إنتاج النفط في دول الأوبك من 2000_ 2005. **الوحدة :ألف برميل في اليوم**

الدول/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
السعودية	9439	9158	8877	10107	10564	11033
الجزائر	1578	1562	1680	1852	1946	2015
الكويت	2237	2181	2027	2362	2510	2654
ليبيا	1475	1427	1375	1485	1745	1815
قطر	757	754	764	879	992	1028
الإمارات	2620	2551	2390	2695	2847	2983
العراق.	2614	2523	2116	1344	2030	1833
مج دول الأوبك العربية	20720	20156	19229	20724	22634	23361
أنغولا	746	742	905	870	1103	1405
إيران	3852	3825	3580	4002	4201	4184
نيجيريا	2155	2274	2103	2263	2472	2551
اندونيسيا	1456	1387	1289	1176	1130	1090
فنزويلا	3239	3142	2895	2554	2817	3003
الإكوادور	409	416	401	427	535	541
مج دول الأوبك غير العربية	11857	11786	11173	11292	12258	12774

المصدر:التقرير السنوي لمنظمة الأوبك2012

الجدول رقم(6): يوضح إنتاج النفط في دول الأوبك من 2006_2011 الوحدة :ألف برميل في اليوم

الدول/ السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السعودية	10775	10371	10769	9809	9955	11161
الجزائر	2003	2016	1993	1816	1762	1729
الكويت	2726	2647	2761	2477	2518	2865
ليبيا	1815	1820	1820	1652	1659	479
قطر	1110	1197	1378	1345	1569	1723
الإمارات	3149	3053	3088	2750	2867	3322
العراق	1999	2143	2428	2447	2480	2798
مج دول الأوبك العربية	23577	23247	24237	22296	22810	24077
أنغولا	1421	1684	1901	1824	1883	1746
إيران	4260	4303	4396	4249	4338	4321
نيجيريا	2468	2354	2170	2120	2453	2457
اندونيسيا	996	972	1003	990	1003	942
فنزويلا	2940	2960	2985	2914	2775	2720
الإكوادور	545	520	514	495	495	509
مجدول الأوبك غير العربية	12630	12793	12969	12592	12947	12695

الجدول رقم(7):يوضح الإجمالي إنتاج النفط في دول الأوبك من 2000_2011. **الوحدة :ألف برميل في اليوم**

الدول / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي احتياط دول الأوبك	32577	31942	30402	32016	34892	36135
العربية	20720	20156	19229	20724	22634	23361
غير العربية	11857	11786	11173	11292	12258	12774
الدول / السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اجمالي احتياط دول الاوبك	36207	36040	37206	34888	35757	36772
العربية	23577	23247	24237	22296	22810	24077
غير العربية	12630	12793	12969	12592	12947	12695

المصدر:التقرير السنوي الأوبك 2012.

التحليل و المناقشة :

- قدر الإنتاج لدول الأوبك في السنوات من 2000-2005 ما يقارب 197964 ألف مليون برميل في اليوم.
- قدر إجمالي دول الأوبك العربية 126824 ألف مليون برميل في اليوم.
- فيما كان نصيب دول الأوبك غير العربية كما يلي : 71140 ألف مليون برميل في اليوم.
- قدر الإنتاج لدول الأوبك في السنوات من 2006-2011 ما يقارب 216870.
- قدر إجمالي دول الأوبك العربية 140244ألف مليون برميل في اليوم.
- فيما كان نصيب دول الأوبك غير العربية كما يلي : 76626 ألف مليون برميل في اليوم. [11]

[11] بحث سابق الذكر

الشكل رقم (6): أعمدة بيانية توضح إجمالي إنتاج النفط في دول الأوبك من 2000–2005

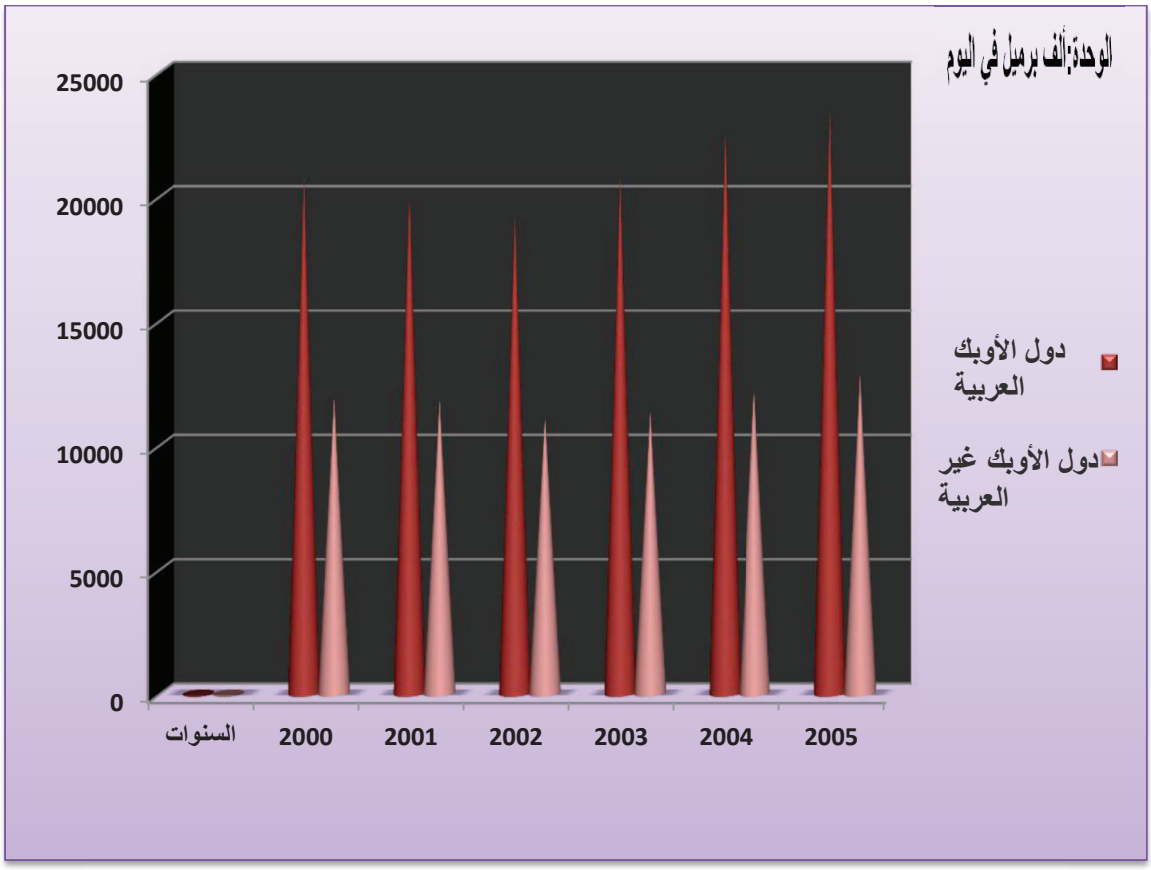

المصدر:من إعداد الطلبة

الشكل رقم (7)أعمدة بيانية توضح إجمالي إنتاج النفط في دول الأوبك من 2006_2011

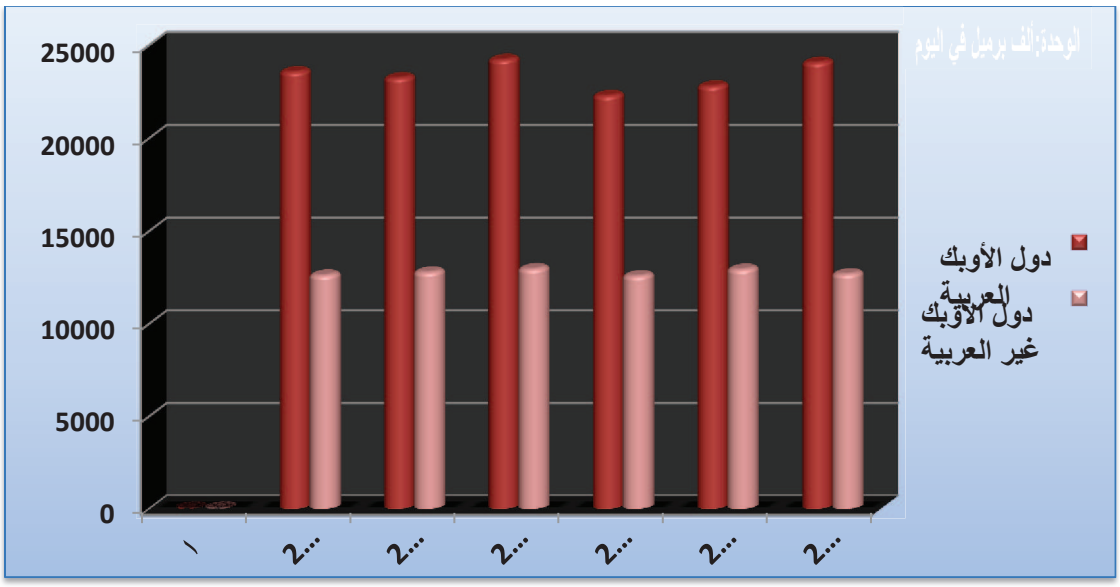

الشكل رقم (8): الدائرة النسبية توضح إجمالي إنتاج دول الأوبك في سنة 2011.

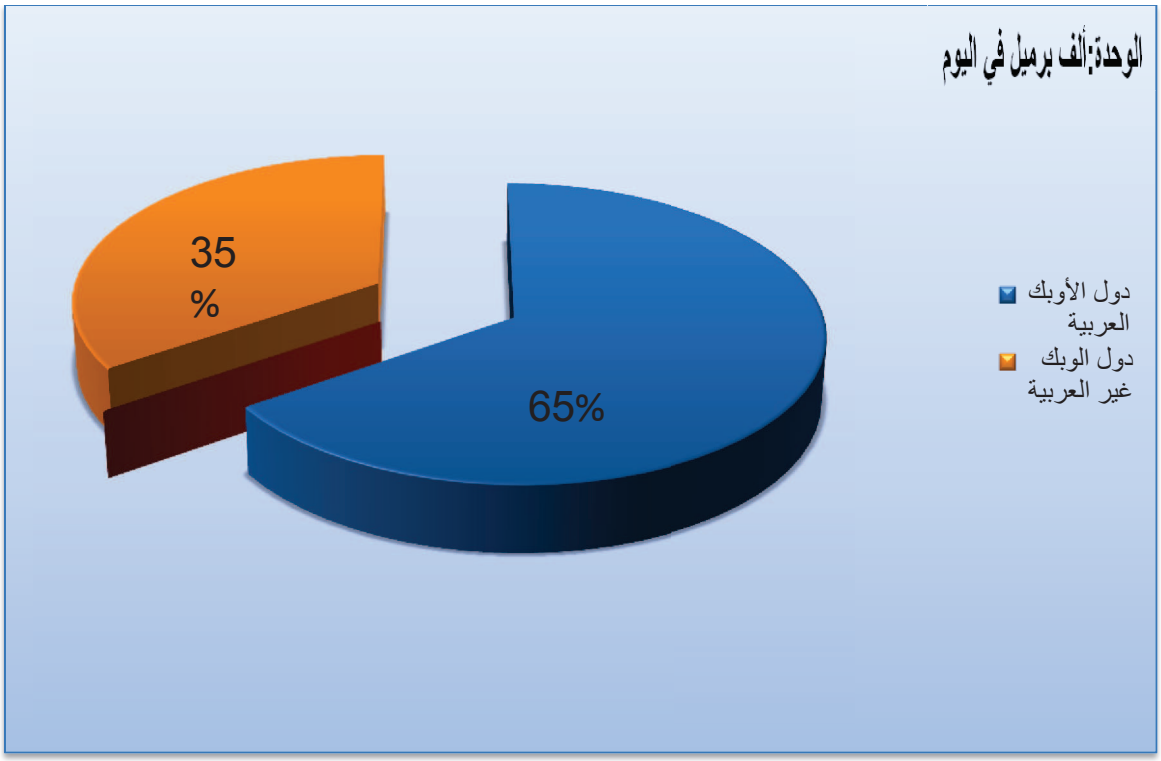

المصدر : من إعداد الطلبة

جدول رقم(8): يوضح إنتاج النفط في دول الأوبك العربية حسب النسب السنوات لـــ : 2000–2006–2011.

السنة / الدولة	2000	2006	2011
السعودية	% 45.55	% 45.70	% 46.35
الجزائر	% 7.61	% 8.49	% 7.18
الكويت	% 10.79	% 11.56	% 11.89
ليبيا	% 7.11	% 7.69	% 1.98
قطر	% 3.65	% 4.70	% 7.15
الإمارات	% 12.46	% 13.35	% 13.79
العراق	% 12.61	% 8.47	% 11.62
المجموع	**% 100**	**% 100**	**100 %**

المصدر :من اعداد الطلبة

المطلب الثالث:حصة الأوبك من الإنتاج و الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.

أولا: الاحتياط الغاز الطبيعي.

الجدول رقم(9): يوضح احتياطي الغاز في دول الأوبك من 2000_2005. الوحدة:مليار متر مكعب

الدول/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مج دول الأوبك العربية	37307	48802	49181	49375	49455	49480
السعودية	6301	6456	6646	6754	6834	6900
الجزائر	4523	4523	4523	4545	4545	4504
الكويت	1557	1557	1557	1572	1572	1572
ليبيا	1314	1314	1503	1491	1491	1491
قطر	14,443	25783	25783	25783	25783	25783
الإمارات	6060	6060	6060	6060	6060	6060
العراق	3109	3109	3109	3170	3170	3170
مج دول الأوبك غير العربية	37809	38285	38694	39721	40125	40086
أنغولا	269	269	269	269	270	270
إيران	26600	26600	26690	27570	27570	27580
نيجيريا	4106	4633	4997	5055	5229	5152
اندونيسيا	2682	2603	2557	2608	2769	2769
فنزويلا	4152	4180	4181	4219	4287	4315

المصدر: Bp Statistical review of world energy full report

الجدول رقم(10):يوضح احتياطي الغار في دول الأوبك من 2006_2011. الوحدة: مليار متر مكعب

الدول/ السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مج دول الأوبك العربية	49704	50011	50125	50384	50249	50700
السعودية	7154	7305	7570	7920	8016	8200
الجزائر	4504	4504	4504	4504	4504	4500
الكويت	1780	1784	1784	1784	1784	1800
ليبيا	1420	1540	1540	1549	1495	1500
قطر	25636	25636	25466	25366	25201	25000
الإمارات	6040	6072	6091	6091	6091	6100
العراق	3170	3170	3170	3170	3158	3600
مج دول الأوبك غير العربية	39703	41490	43265	43565	48003	46700
أنغولا	270	270	272	310	310	-
إيران	26850	28080	29610	29610	33090	33100
نيجيريا	5207	5292	5292	5292	5110	5100
اندونيسيا	2659	3002	3100	3280	3960	3000
فنزويلا	4708	4838	4983	5065	5525	5500
الإكوادور	9	8	8	8	8	-

المصدر: **Bp Statistical review of world energy full report**

الجدول رقم(11): يوضح إجمالي احتياط الغاز في دول الأوبك من 2000_2011.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
احتياط غاز دول الأوبك العربية	37307	48802	49181	49375	49455	49480
احتياط غاز دول الأوبك الغير العربية	37809	38285	38694	39721	40125	40086
الإجمالي	75116	87087	87875	89096	89580	89566

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
احتياط غاز دول الأوبك العربية	49704	50011	50125	50384	50249	50700
احتياط غاز دول الاوبك غير العربية	39703	41490	43265	43565	48003	46700
الاجمالي	91413	93508	95398	95958	100262	99411

المصدر:**Bp Statistical review of world energy full report**

التحليل و المناقشة :

- ✓ قدر احتياطي دول الأوبك للغاز من السنوات 2000-2005 ما يقارب 86386.6 مليار متر مكعب.
- ✓ قدر نصيب احتياطي دول الأوبك العربية ما يقارب 47266.6 مليار متر مكعب.
- ✓ قدر نصيب احتياطي دول الأوبك غير العربية ما يقارب 39120 مليار متر مكعب.
- ✓ قدر احتياطي دول الأوبك من السنوات 2006-2011 ما يقارب 95991.7.
- ✓ قدر نصيب احتياطي دول الأوبك العربية ما يقارب 50195.5مليار متر مكعب.
- ✓ قدر نصيب احتياطي دول الأوبك غير العربية ما يقارب 43787.67مليار متر مكعب .

الشكل رقم (9): أعمدة بيانية توضح احتياطي الغاز في دول الأوبك من 2000_2005.

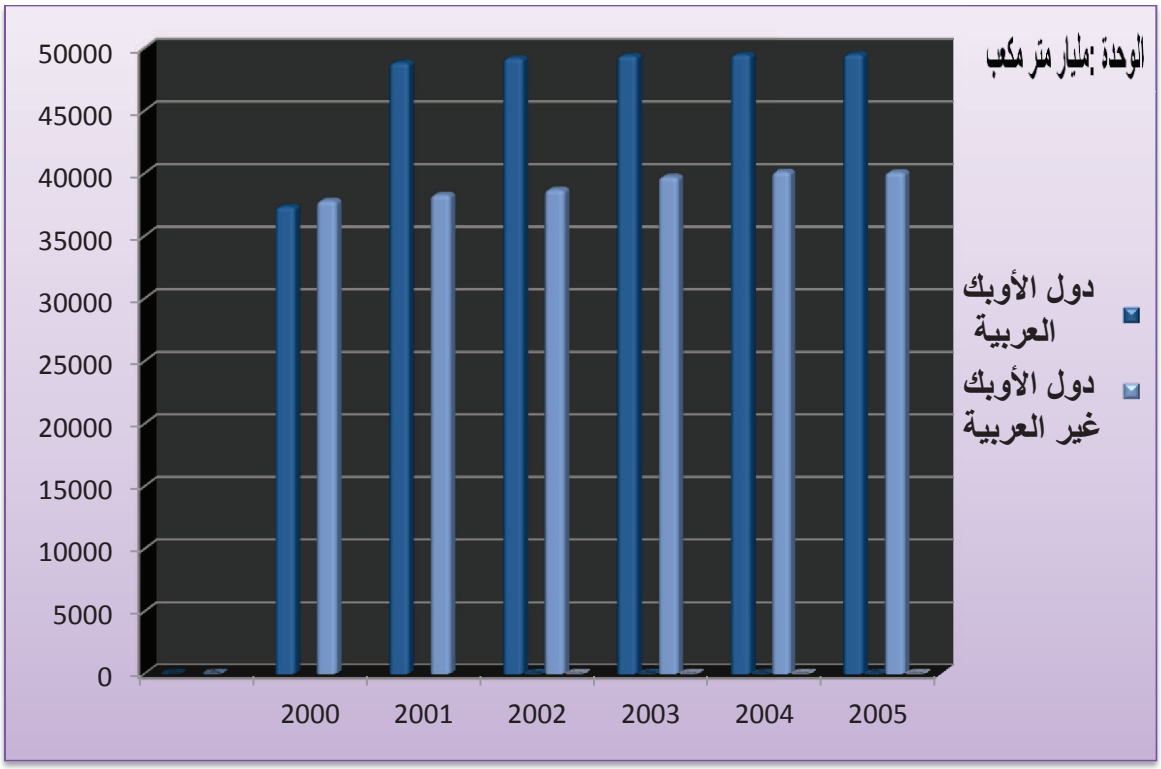

المصدر:من إعداد الطلبة.

الشكل رقم (10): أعمدة بيانية توضح احتياطي الغاز في دول الأوبك من 2006_2011.

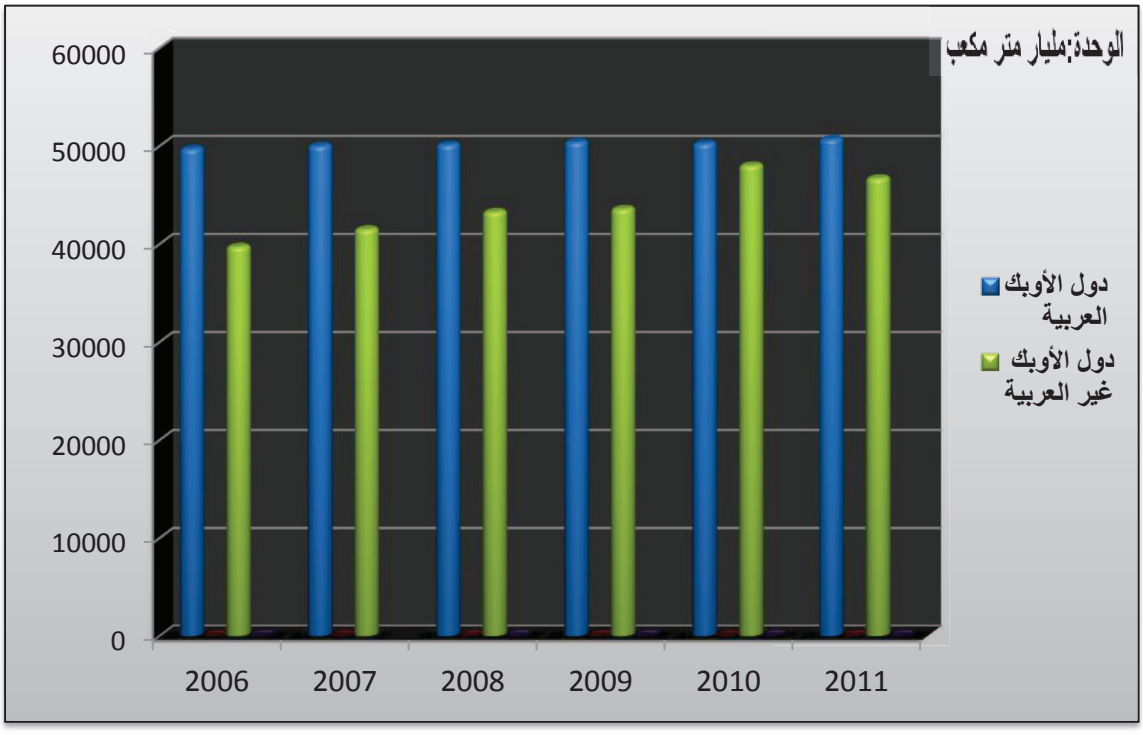

الشكل رقم (11): دائري توضح إحتياطي الغاز في دول الأوبك في 2011.

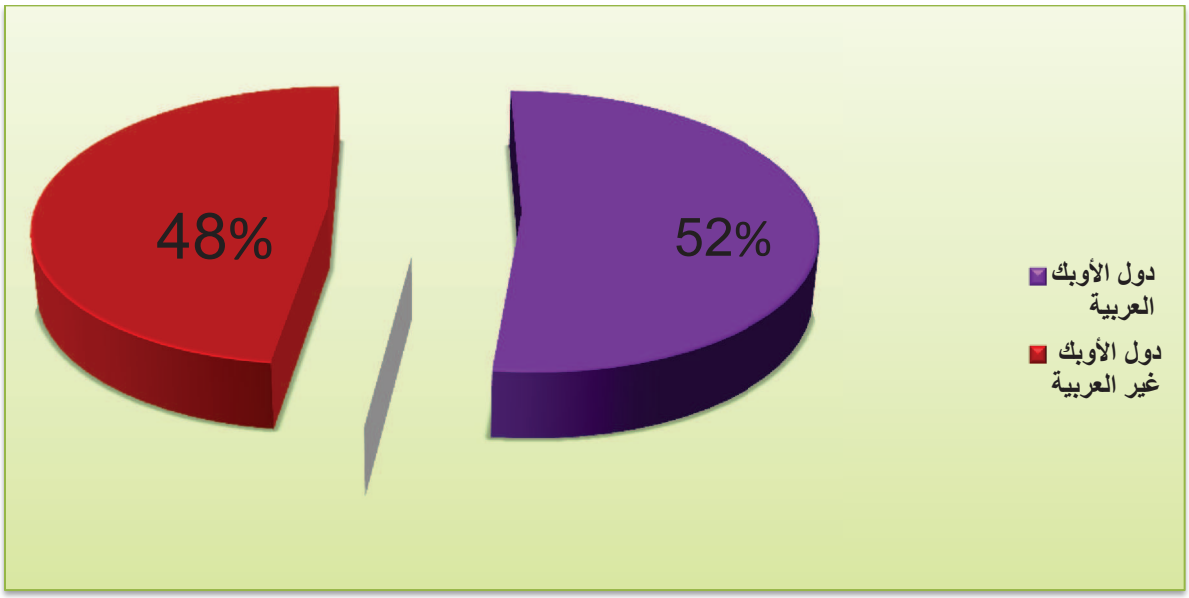

المصدر :من إعداد الطلبة

ثانيا:الإنتاج الغاز الطبيعي

الجدول رقم (12): يوضح إنتاج الغاز الطبيعي في دول الأوبك من 2000_2005. الوحدة:بليون متر مكعب

الدول/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
السعودية	49.8	53.7	56.7	60.1	65.7	71.2
الجزائر	84.4	78.2	80.4	82.8	82.0	88.2
الكويت	9.6	10.5	9.5	11.0	11.9	12.2
ليبيا	5.9	6.2	5.9	5.5	8.1	11.3
قطر	23.7	27.0	29.5	31.4	39.2	45.8
الإمارات	38.4	44.9	43.4	44.8	46.3	47.8
العراق	3.2	2.8	2.4	1.6	1.0	1.5
مج دول الأوبك العربية	215	223.3	227.8	237.2	254.2	278
أنغولا	–	–	–	–	–	–
إيران	60.2	66.0	75.0	81.5	84.9	103.5
نيجيريا						

اندونيسيا	12.5	14.9	14.2	19.2	22.8	22.4
فنزويلا	65.2	63.3	69.7	73.2	70.3	71.2
الإكوادور	27.9	29.6	28.4	25.2	28.4	27.4
	–	–	–	–	–	–
مج دول الأوبك غير العربية	165.8	173.8	187.3	199.1	206.4	224.5

المصدر:**Bp Statistical review of world energy full report**

الجدول رقم(13):يوضح إنتاج الغاز الطبيعي لدول الأوبك من 2006_ 2011. الوحدة:بليون متر مكعب

الدول/ السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السعودية	73.5	74.4	80.4	78.5	87.7	99.2
الجزائر	84.5	84.	84.8	85.8	79.6	80.4
الكويت	12.5	12.1	12.8	11.2	11.7	13.0
ليبيا	13.2	15.3	15.9	15.9	16.8	4.1
قطر	50.7	63.2	77.0	89.3	116.7	146.8
الإمارات	49.0	50.3	50.2	48.8	51.3	51.7
العراق	1.5	1.5	1.9	1.2	1.3	1.9
مج دول الأوبك العربية	284.9	300.8	323	330.7	365.1	397.1
أنغولا	–	–	–	–	–	–
إيران	108.6	111.9	116.3	131.2	146.2	151.8
نيجيريا	28.4	35.0	35.0	24.8	36.6	39.9
اندونيسيا	70.3	67.6	69.7	71.9	82.0	75.6
فنزويلا	31.5	29.5	30.0	28.7	30.2	31.2
الإكوادور	–	–	–	–	–	–

مج دول الأوبك غير العربية	238.8	244	251	256.6	295	298.5

المصدر: **Bp Statistical review of world energy full report**

الجدول رقم(14): يوضح الإجمالي الغاز الطبيعي لدول الأوبك من 2000_2011.

الدول / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العربية	215	223.3	227.8	237.2	254.2	278
غير العربية	165.8	173.8	187.3	199.1	206.4	224.5
الإجمالي	380.8	397.1	415.1	436.3	460.6	502.5
الدول / السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العربية	284.9	300.8	323	330.7	365.1	397.1
غير العربية	238.8	244	251	256.6	295	298.5
الإجمالي	523.7	540.8	574	587.3	660.1	695.5

المصدر: التقرير السنوي الأوبك 2012.

المبحث الثاني: الجانب النظري لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

المطلب الأول :فكرة نشأة الأقطار العربية[12]

سعت الجامعة العربية منذ نشأتها اهتماما خاص بشؤون البترول فلم تغيب عن أدهان المسئولين العرب فكرة أنشأ منظمة عربية للبترول التي تعتني بالتنسيق بين السياسات البترولية العربية,فألفت لجنة خبراء العرب عام 1951م ثم أنشأت مكتب للبترول في هيكلها التنظيمي عام 1954م وتطور هدا المكتب ليصبح إدارة من إدارات الجامعة العربية عام 1959م وتبلورت فكرت أنشأ المنظمة في أواسط الستينات من القرن 20.عندما تقدمت مصر في أوت 1964م إلى لجنة خبراء البترول العرب التابعة لجامعة الدول العربية باقتراح أنشأ منظمة الدول العربية للبترول تعمل على تنسيق السياسات العربية البترولية .ثم عادت وطرحت الفكرة مرة أخرى في مؤتمر البترول العربي الخامس الذي أوصى بعمل التدبير اللازمة لإقامة مثل هده المنظمة في إطار

[12] www.oapec.org

جامعة الدول العربية ومن ثم تقديم مشروع لإنشاء منظمة عربية للبترول تضم كافة الدول العربية المصدرة للبترول.غير أن هدا المشروع لم يكتب له النجاح لاندلاع الحرب العربية الإسرائيلية.

الفرع الأول: نشأة المنظمة وأعضائها[13]

النشأة:

في أعقاب مؤتمر القمة ألدى عقد في 29أوت1967 بالخرطوم أنشئت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط أوابك باتفاقية أبرمة في 09 جانفي 1968 ببيروث بين كل من دولة الكويت و المملكة العربية السعودية و المملكة الليبية أنداك ومقرها الكويت.

وهي منظمة سلعية متخصصة ذات طابع دولي,أنشئت باتفاقية بين الأقطار العربية التي تنتج البترول وتصدره وتهدف إلى التعاون فيما بينها وتوحيد جهودها لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية في شتى مجالاتها,وكذلك لإقامة المشاريع المشتركة,وخلق الصناعة بترولية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

وتوجد عدة تعار يف للمنظمة نذكر منها:

- هي منظمة غير حكومية تهدف إلى تعميق التعاون الاقتصادي بين أعضائها في مجال النفط.
- هي منظمة إقليمية صناعية متخصصة ذات طابع دوالي,أنشأت باتفاقية بين الأقطار العربية تنتج وتصدر البترول.

الجداول رقم (15): يبين أعضائها:[14]

الدولة	تاريخ الانضمام
الإمارات العربية المتحدة	1970
مملكة البحرين	1970
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1970
المملكة العربية السعودية	1968
الجمهورية العربية السورية	1972
جمهورية العراق	1972
دولة قطر	1970
دولة الكويت	1968
الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى	1968
جمهورية مصر العربية	1973
الجمهورية التونسية	1982

[13] نفس المرجع السابق
[14] www.oapec.org

[16] فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة- السعودية، طبعة 1997م. ص 33/32.

وقد تقدمت تونس بطلب انسحابها من المنظمة لظروف خاصة بها,وتداول مجلس الوزراء في دلك الطلب في نهاية عام 1986,وتم الاتفاق على إيقاف إلتزامتها وحقوقها في المنظمة,حتى التاريخ ألدى تبلغ فيه الجمهورية التونسية المنظمة برغبتها في استعادة ممارسة حقوقها كعضو فاعل في المنظمة ,عندها سيتم تفعيل عضويتها تلقائيا

الفرع الثاني: الأحكام والقوانين لإنشاء المنظمة :[15]

أهم الشروط الأساسية للعضوية في الانتماء العربي

1-أن يكون النفط المصدر الرئيسي للدخل وقد تم تعديل هدا ليصبح

2- أن يكون النفط مصدرا هاما للدخل القومي ، وبعدإن إنضم إلى المنظمة كل من الجزائر والبحرين وقطر وابوظبي في مارس 1971 ومكن التعديل في شروط العضوية كل من سوريا والعراق من الانضمام عام 1972 ثم جمهورية مصر العربية عام 1973 ،ثم تونس عام 1982 وهكذا أصبح مجموع الدول الأعضاء احدي عشرة دولة عربية من بينهم سبع دول من الأعضاء في الاوبيك.

المطلب الثاني:المخطط الجغرافي و الهيكل التنظيمي للمنظمةو اهداف منظمة الاوابك

الفرع الأول:المخطط الجغرافي للمنظمة [16]

يوجد أغلب أعضاء المنظمة في الخليج العربي لتوجد معظم الحقول النفطية أو جلها في البحر

أوقريبة من ساحل الخليج العربي.

[16] www.oapec.org

الفرع الثاني: الهيكل التنظمي[17]

الشكل رقم (12): يوضح الهيكل التنظيمي

تمارس المنظمة مسؤولياتها واختصاصاتها عن طريق الأجهزة الأربعة التالية:

أولا مجلس الوزراء:هو السلطة العليا في المنظمة ، وهو الذي يرسم سياستها العامة ويوجه نشاطاتها ويضع القواعد التي تسير عليها . ويتألف المجلس من وزراء البترول في الأقطار الأعضاء أو من يقابلهم في المستوي المسؤولية عن تصريف شؤون البترول ،ويتولي ممثلو الأقطار الأعضاء رئاسة المجلس بالتناوب سنويا وفقا للترتيب الأبجدي للأقطار التي يمثلونها يجتمع المجلس مرتين علي الأقل سنويا .

ثانيا المكتب التنفيذي :مهمته مساعدة مجلس الوزراء في الإشراف علي شؤون المنظمة ، ويتكون المجلس التنفيذي من ممثل واحد عن كل دولة من الدول الأعضاء تعينه حكومة بلده ، ويتولي الممثلون رئاسة المكتب بالتناوب ،وفقا للترتيب الأبجدي للأقطار الأعضاء ،ودلك للفترات كل منها لمدة سنة واحدة .

[17] www.oapec.org

ثالثا :الأمانة العامة

وفقا لاتفاقية إنشاء المنظمة وبروتوكولها ،تتولي الأمانة العامة القيام بتخطيط وإدارة وتنفيذ نشاط المنظمة وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في متن الاتفاقية ،وبموجب قرارات وتوجهات مجلس الوزراء.

يتولي إدارة الأمانة العامة أمين عام يعاونه عدد من الأمناء المساعدين لا يتجاوز ثلاثة والأمين العام للمنظمة هو الناطق الرسمي باسمها وممثلها القانوني والمسئول عن إدارة إعمال الأمانة العامة وتوجيهها ، والمشرف علي كافة أوجه نشاطها ،والمنفذ لما يعهد به المجلس إليه من مهام

تكون الأمانة العامة من المكتب الأمين العام ،والمركز العربي لدراسات الطاقة الذي يتكون من إدارتين هما إدارة الشؤون الفنية والإدارة الاقتصادية ,كما يشمل الهيكل التنظيمي للامانة العامة علي إدارة الإعلام والمكتبة وإدارة الشؤون المالية والإدارية ،وتتولي هده الإدارات الأربع تصرفت المسؤولية الملقاة علي عاتق الأمانة العامة وفق اختصاصها

مكتب الأمين العام

يرتبط بمكتب الأمين العام الخبير القانوني الذي يتولي ،تحت إشراف الأمين العام الإعمال القانونية في الأمانة العامة ،بما في دلك إبداء الرأي القانوني ،وإعداد وصياغة القرارات والأوامر الإدارية التنظيمية التي تصدر عن مجلس الوزراء وإعداد مشاريع توصياتهم وقراراتهم ومحاضر اجتماعاتهم .

المركز العربي لدراسات الطاقة :

انشأ هدا المركز تنفيذا لتوصيات تم اتخاذها في مؤتمر العربي الثاني (أدار /مارس1980) واعتمدها المجلس الوزاري في حزيران /يونيو من العام نفسه في قراره الذي نص علي ما يلي"...أن يتم إنشاء مركز علمي عربي لتطوير وتنمية مصادر الطاقة وتجميع المعلومات الخاصة بها ، ودارسة المشروعات المتعلقة بمصادر الطاقة ضمن جهاز الأمانة العامة للمنظمة ،علي ألا تكون له شخصية اعتبارية منفصلة عن المنظمة " . ويتكون المركز العربي لدراسات الطاقة من :

إدارة الشؤون الفنية :

تتابع إدارة الشؤون الفنية تطورات الصناعة البترولية علي المستوي العربي والدولي وتطور مصادر الطاقة وأنواعها، وتعد الدراسات الفنية حولها ، وتنظم وتشارك في الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية المتعلقة بها ،وترفد بنك المعلومات بالبيانات ذات الصلة ، وتشرف علي جائزة المنظمة العلمية ،كما تتابع الأمور المتعلقة بالبيئة والطاقة ومصادر الطاقة المتجددة وغيرها.

الإدارة الاقتصادية:

تتولي الإدارة الاقتصادية مهمة إجراء البحوث وإعداد الدراسات المتعلقة بأوضاع الطاقة في الأقطار الأعضاء وفي العالم ، وتساهم في إمداد بنك المعلومات بالبيانات اللازمة ، وتعمل علي تفعيل علاقات التعاون والتنسيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية في المجالات الاقتصادية ،وتشارك في الإعداد لمؤتمر الطاقة العربي والندوات المختلفة وفي تجهيز التقارير الفصلية والدورية.

إدارة الإعلام والمكتبة :

تهتم إدارة الإعلام والمكتبة بالنشاط الإعلامي للمنظمة ،وتعمل علي إصدار الكتب والدوريات،وتتابع ميدانيا شؤون الطاقة واقتصادياتها من خلال ما ينشر في الصحف العربية والعالمية ، وتزود الباحثين بالمعلومات ، وتقوم بإعمال التوثيق ، وترفد العاملين في المنظمة ب(ببليوغرافيا) دورية تتضمن رصد لإحداث ما ينشر من كتب ومقالات وبحوث حول شؤون الطاقة.

إدارة الشؤون المالية والإدارية:

تتكون الإدارة من قسم المحاسبة والشؤون المالية الذي يقوم بمتابعة أوجه الصرف المختلفة ومطابقتها علي الاعتمادات المالية المقررة في مزانية المنظمة ، ويعد الحسابات الختامية تمهيده لاعتمادها من قبل المكتب التنفيذي ومجلس وزراء المنظمة ،كما تضم الإدارة قسم شؤون الموظفين الذي يشرف علي تطبيق وتنفيذ الأنظمة واللوائح الخاصة بالموظفين ،وكدالك قسم العلاقات العامة الذي يعمل علي تهيئة الظروف الملائمة للقيام بأنشطة المنظمة.

الهيئة القضائية :

وهي الجهاز الربع الرأسي المنصوص عليه في اتفاقية إنشاء المنظمة ،وقد انشأ بمقتضي البروتوكول الخاص الموقع في دولة الكويت بتاريخ 9 مايو 1978 ،وقد دخل حيز التنفياد بتاريخ 20 افريل 1980، وهدا البروتوكول ملحق باتفاقية إنشاء المنظمة ويعتبر جزاء لا يتجزءا منها ، وقد انتخب قضاة الهيئة ،للمرة الأول ،في 6 مايو 1981م.

ونص البروتوكول علي أن تشكل الهيئة من عدد فردي من القضاة ،لا يقل عن سبعة ولا يزيد عن احد عشرة قاضيا ، من المواطنين العرب .

1- تختص الهيئة بالنظر في المنازعات التالية :

أ- المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق اتفاقية المنظمة وتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها .

ب- المنازعات التي تنشا بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولي علي ألا يتعلق دلك بالسيادة الاقلمية لأي من الدول الأعضاء المعنية بالنزاع .

ج- المنازعات التي يقرر مجلس وزراء المنظمة اختصاص الهيئة بالنظر فيها.

2- ويجوز بناء علي اتفاق أصراف التراع ،عرض المنازعات التالية علي الهيئة للفصل قيها :

أ- المنازعات التي تنشا بين إي عضو وبين شركات البترول التي تعمل في إقليم دلك العضو .

ب- المنازعات التي تنشاء ما بين عضو وبين شركة بترول تابعة لأي عضو أخري.

ج- المنازعات التي تنشاء بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة –عدا ما هو وراد في (1) أعلاه.

وبالإضافة إلي دلك ، تتمتع الهيئة باختصاص استشاري يمكنها من إبداء الرائ في المسائل التي

تحتال إليها من قبل مجلس الوزراء.

تعتبر إحكام الهيئة القضائية نهائية وملزمة وذات حجية علي طرفي التراع ، تكون لهابداتها قوة تنفدية في أقاليم الأعضاء.

الفرع الثالث :أهداف المنظمة ومهامها : [18]

يعد إنشاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول انجاز مهما نظرا لحاجة الدول العربية المنتجة للبترول لأليه تعمق التعاون فيما بينها في مجال الاقتصادي وتكون متخصصة في شؤون البترول بوصف إن إيرادات البترول تعد من أهم مصادر الدخل القومي للدول الأعضاء في المنضمة وأهدافها تمكن في فما يلي

*تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف أوجه الصناعات النفطية ،وتشجيع التوصل إلي حلول المشاكل التي قد تواجه هده الصناعة .

*تنسيق السياسات النفطية لدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل للحافظ علي مصالحهم .

* تامين وصول النفط إلي أسواق الاستهلاك بشروط معقولة وعادلة

*توفير البيئة الملائمة للاستثمارات النفطية .

*ترسيخ التعاون بين الأقطار العربية : إي تبادل المعلومات وعقد الندوات المتخصصة التي يشارك فيها خبراء العرب وعالميون لمناقشة وبحث أحداث التطورات العالمية.

*تنمية وتطوير الصناعات البترولية العربية في جميع مجالاتها .

*تدعيم البحث العلمي في مجالي البترول والغاز من خلال المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تعقدها.

[18] سيد فتحي احمد الخوالي , مرجع السابق35/34

* الإشراف بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي علي مؤتمر الطاقة العربي ودالك بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة التنمية الصناعية والتعدين وهدا المؤتمر يعمل علي إيجاد الإطار الموسساتي للأفكار والتطورات العربية بشان قضايا البترول والطاقة.

المطلب الثالث:إحتياطي وإنتاج واستهلاك النفط

أولا: احتياط النفط في منظمة اوابك :

الجداول رقم (16): يبن الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام[19]

في نهاية السنة 2011 الوحدة :مليار برميل

الدول والمنظمة	2007	2008	2009	2010	2011
الإمارات	9708	97.8	97.8	97.8	97.8
البحرين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
تونس	0.6	0.6	0.4	0.4	0.4
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السعودية	264.2	264.1	264.6	265.5	265.4
سورية	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
العراق	115.0	115.0	115.0	142.3	141.1
قطر	25.1	25.4	26.7	25.5	25.3
الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5
ليبيا	43.7	44.3	46.42	47.14	48.0
مصر	3.9	4.4	4.5	4.3	4.3
الأردن	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001
السودان	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
عمان	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5
المغرب	0.002	0.002	0.002	0.002	0.002
اليمن	2.670	2.670	2.670	2.670	2.670
أوبك	666.6	667.8	699.9	698.2	698.9
الدول العربية الاخري	14.9	14.9	14.9	14.9	14.9
إجمالي الدول العربية	681.5	682.8	714.7	713.1	713.7

[19] www.oapec.org

دول أوبك العربية	659.5	660.2	692.3	690.9	691.5
أوبك	948.1	950.5	953.1	952.5	996.1
إجمالي العالمي	1170.8	1169.1	1185.1	1213.7	1238.2

الشكل رقم (13): بين الاحتياط المؤكد من النفط الخام في منظمة الأقطار العربية [20]

الوحدة مليار برميل عام 2011

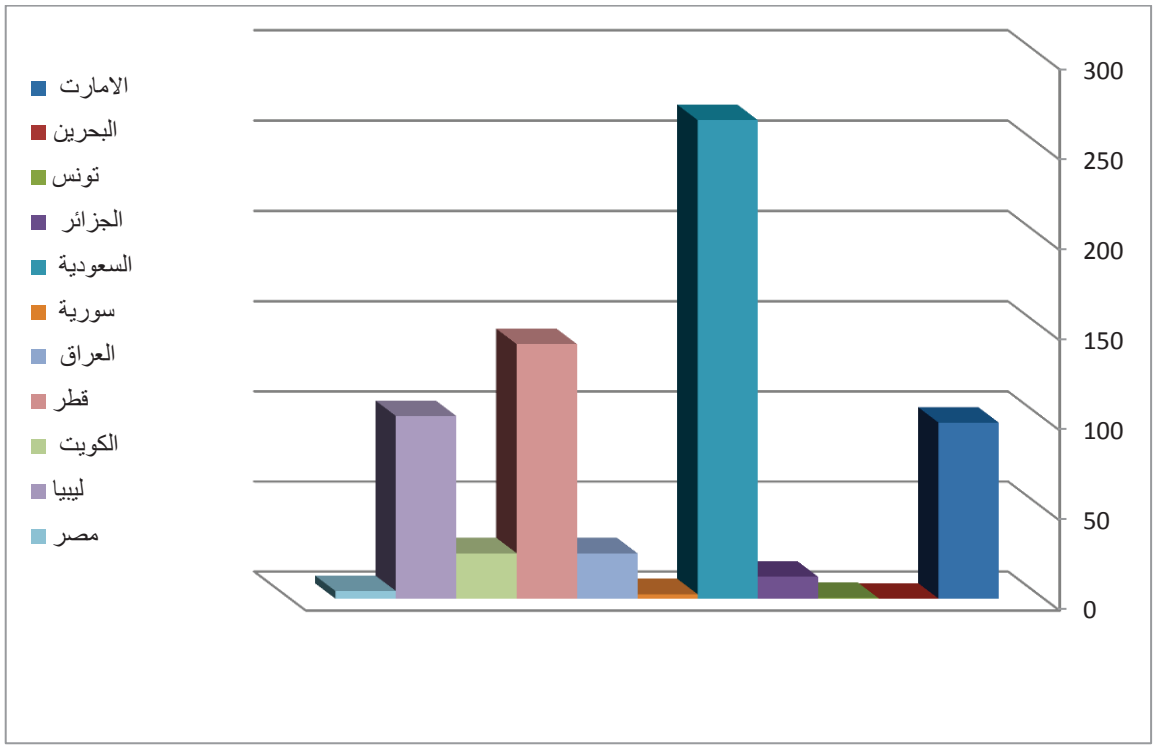

[20] من إعداد الطالب وفقا لمعطيات واوبيك

الشكل رقم (14): يبن الاحتياط المؤكد من النفط الخام في منظمة الأقطار العربية [21]

الوحدة مليار برميل

عام 2011

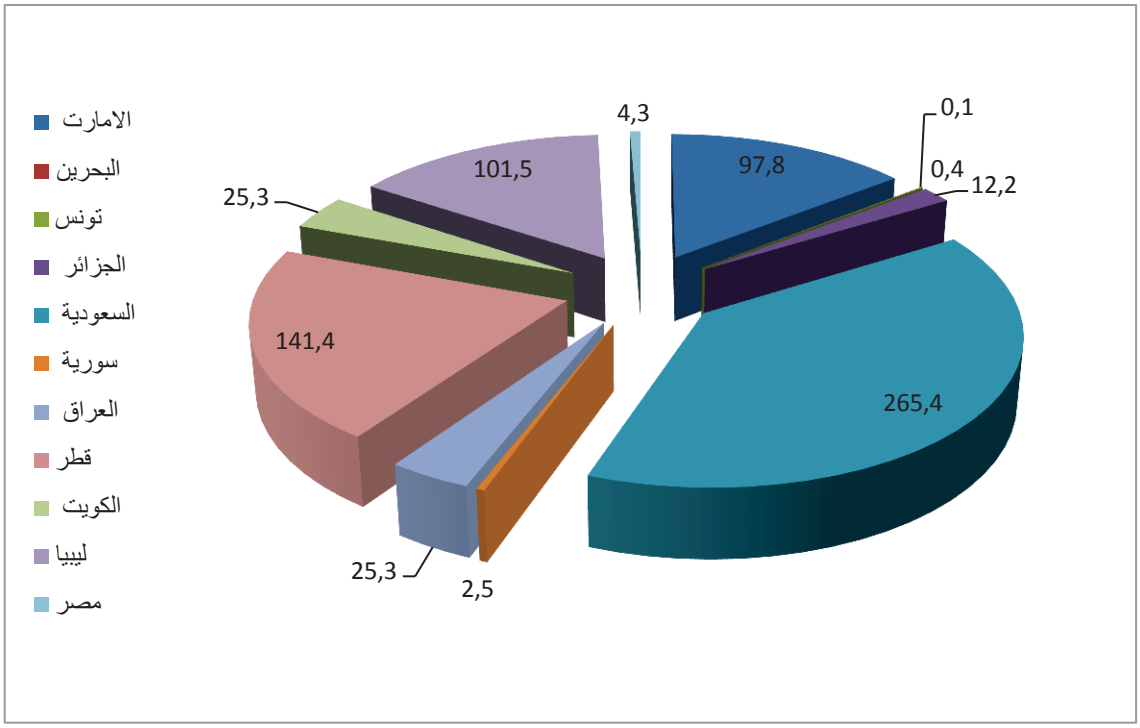

التحليل :

نلاحظ من خلال المخطط رقم (1) نلاحظ أن السعودية هي التي تمتلك اكبر الاحتياطات في المنظمة حيث بلغت الاحتياطات في سنة 2007 بي264.2 مليار برميل ثم ارتفاعات في سنة 2011 بي 265.4 مليار برميل ثم تليها قطر وليبيا والعراق في المرتب الثاني والثالث والرابع علي التوالي .

[21] من إعداد الطالب وفقا لمعطيات واوبيك

الجداول (17): يبن إنتاج النفط الخام في منظمة الأقطار العربية [22]

ثانيا: إنتاج النفط الخام

ألف برميل /يوم

الدول والمنظمة	2007	2008	2009	2010	2011
الإمارات	2529.0	2572.2	2242.0	23234.0	25.64.0
البحرين	184.3	182.2	182.0	182.0	190.0
تونس	70.0	85.0	82.0	78.8	70.0
الجزائر	1398.0	1356.0	1221.0	1190.0	1162.0
السعودية	8978.6	8532.0	8184.0	8165.6	9311.0
سورية	370.0	39.0	375.1	387.0	330.0
العراق	2035.2	2280.5	2336.0	2358.0	2558.0
قطر	845.7	842.8	733.0	733.0	734.0
الكويت	2574.5	2676.0	2261.6	2312.1	2658.7
ليبيا	1791.0	1749.0	1474.0	1495.0	589.5
مصر	562.0	554.8	546.2	560.7	566.0
الأردن	0.02	0.03	0.03	0.02	0.02
السودان	483.1	458.2	475.2	462.1	470.0
عمان	651.2	669.2	712.6	758.4	779.6
المغرب	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
اليمن	319.6	293.5	284.1	275.0	190.0
أوبك	21338.3	21220.5	19636.9	19786.6	20733.2
الدول العربية الاخري	1454.1	1421.1	1472.1	149571	143981
إجمالي الدول العربية	22792.4	22641.6	21109.1	21282.3	22173.0
دول أوبك العربية	20152.0	20008.5	18451.6	18578.1	19577.2
أوبك	31342.2	31570.3	28927.1	29180.3	29834.0
إجمالي العالمي	85606.3	84049.2	70908.6	71810.4	72021.0

[22] www.oapec.org

الشكل رقم (15):اعمدة بيانية تبين كمية الإنتاج في منظمة الأقطار العربية[23]

ألف برميل /يوم عام 2011

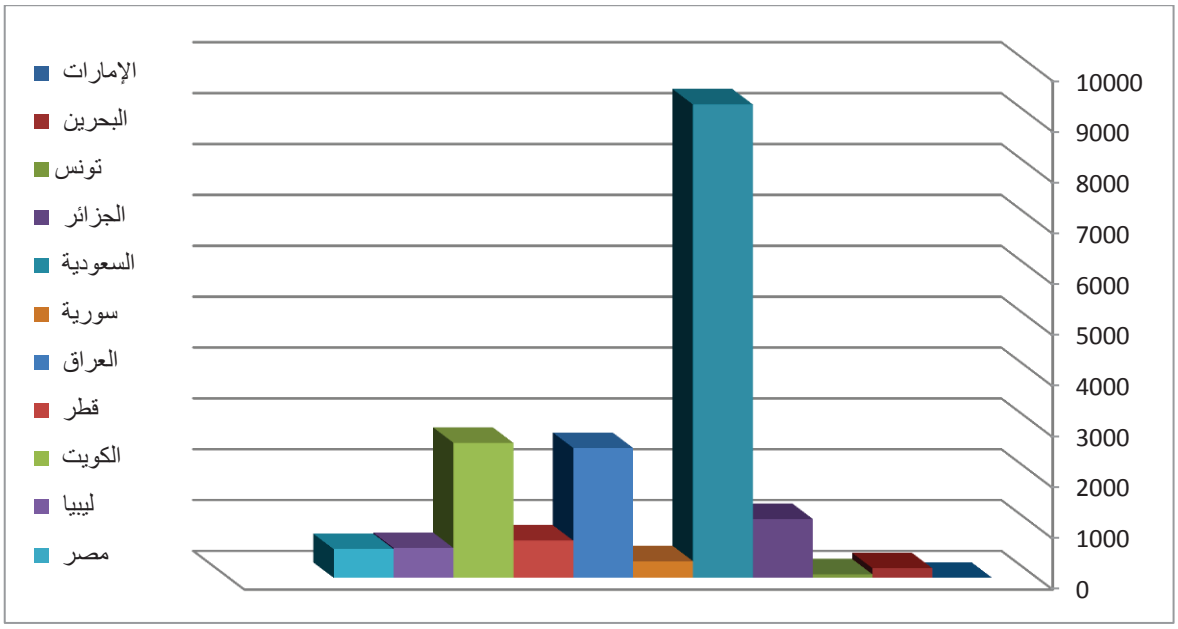

الشكل رقم (16): دائرة نسبية تبين كمية الإنتاج في منظمة الأقطار العربية[24]

ألف برميل عام 2011

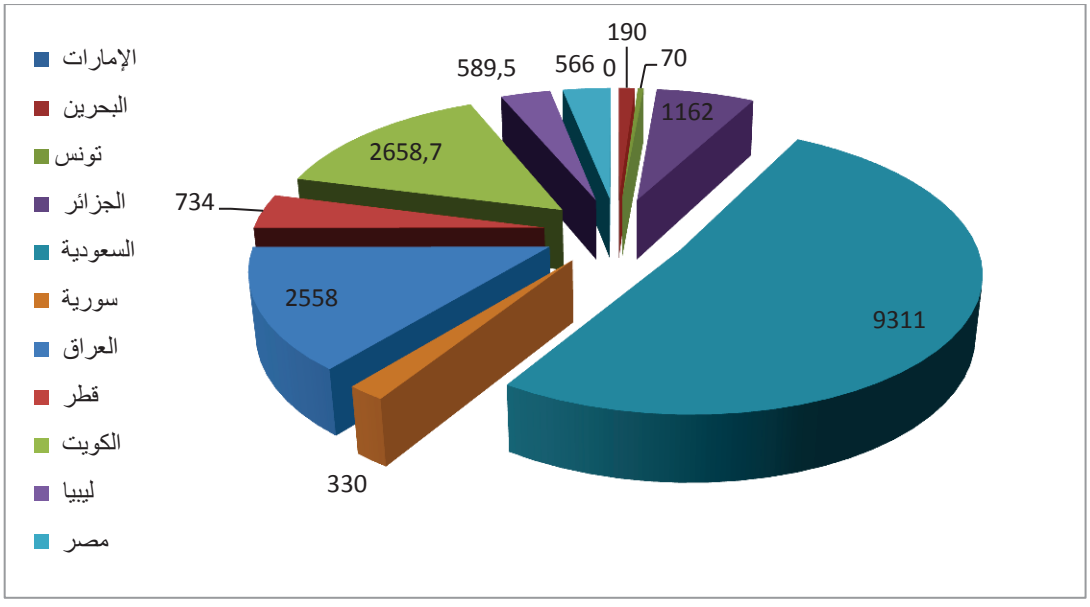

[23] من إعداد الطالب وفقا لمعطيات واوبيك

15 من إعداد الطالب وفقا لمعطيات واوبيك

التحليل :

نلاحظ أن السعودية اكبر دولة منتجة للبترول في المنظمة حيث بلغت كمية الإنتاج حيث بلغت كمية الإنتاج خلال سنة 2007 بي ألف برميل في اليوم 8978.6 ليرتفع سنة 2011الي 9311.0الف برميل في اليوم ثم تليها العراق بي2035.2 في سنة 2007 ليرتفع 2558.0 ألف برميل في سنة 2011 ثم تليها تونس والإمارات في المراتب والثالث والرابعة علي التوالي.

الجدول رقم (18): بين استهلاك النفط في منظمة الأقطار العربية :[25]

الوحدة: ألف برميل نفط / يوم

الدول والمنظمة	2007	2008	2009	2010	2011
الإمارات	319.8	331.3	302.3	315.0	323.0
البحرين	37.5	41.9	26.2	27.5	25.6
تونس	104.0	108.0	110.0	111.9	114.0
الجزائر	272.8	309.5	325.7	328.0	345.2
السعودية	1583.5	1714.2	1896.9	2019.4	2116.4
سورية	350.9	341.2	295.0	306.3	311.0
العراق	344.6	417.14	495.4	538.5	590.8
قطر	66.4	83.8	177.8	175.8	202.7
الكويت	395.8	411.0	309.2	306.7	287.7
ليبيا	203.0	221.0	656.5	723.2	364.9
مصر	634.8	716.9	762.7	756.7	754.9
الأردن	100.1	90.1	64.7	101.6	128.6
جيبوتي	7.0	7.5	7.5	7.5	7.5
السودان	59.4	62.0	65.0	68.0	98.4
عمان	59.4	62.0	65.0	68.0	70.0
الصومال	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
لبنان	132.0	136.0	138.0	142.0	145.5
المغرب	162.0	183.1	184.4	186.0	195.0
موريتانيا	9.0	9.5	9.5	9.5	10.0
اليمن	138.1	146.9	154.5	165.0	198.0

[25] www.oapec.org

أوبك	4313.1	4696.0	5357.8	5609.2	5336.2
الدول العربية الاخري	698.5	732.0	754.2	781.5	829.0
إجمالي الدول العربية	5011.6	5428.0	6112.0	6390.7	6265.2

االشكل رقم (17): بين استهلاك النفط في منظمة الأقطار العربية المصدر لنفط [26]

ألف برميل نفط / يوم

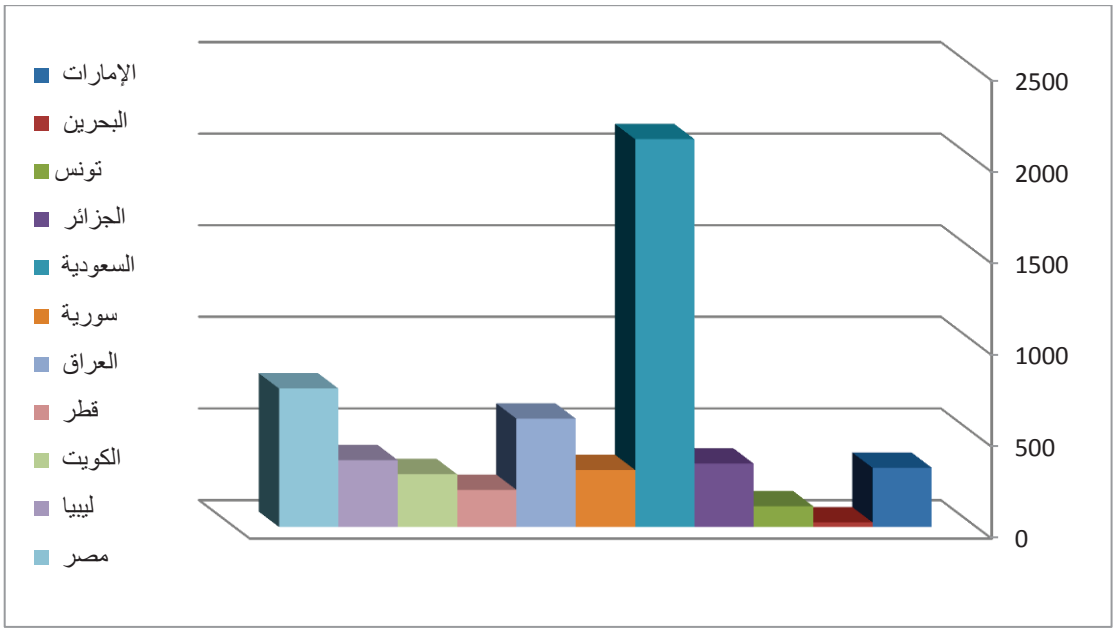

[26] من إعداد الطالب وفقا لمعطيات واوبيك

المخطط رقم (18):الدئرة النسبية تين استهلاك النفط في منظمة الأقطار العربية المصدر لنفط [27]

الوحدة: ألف برميل نفط / يوم

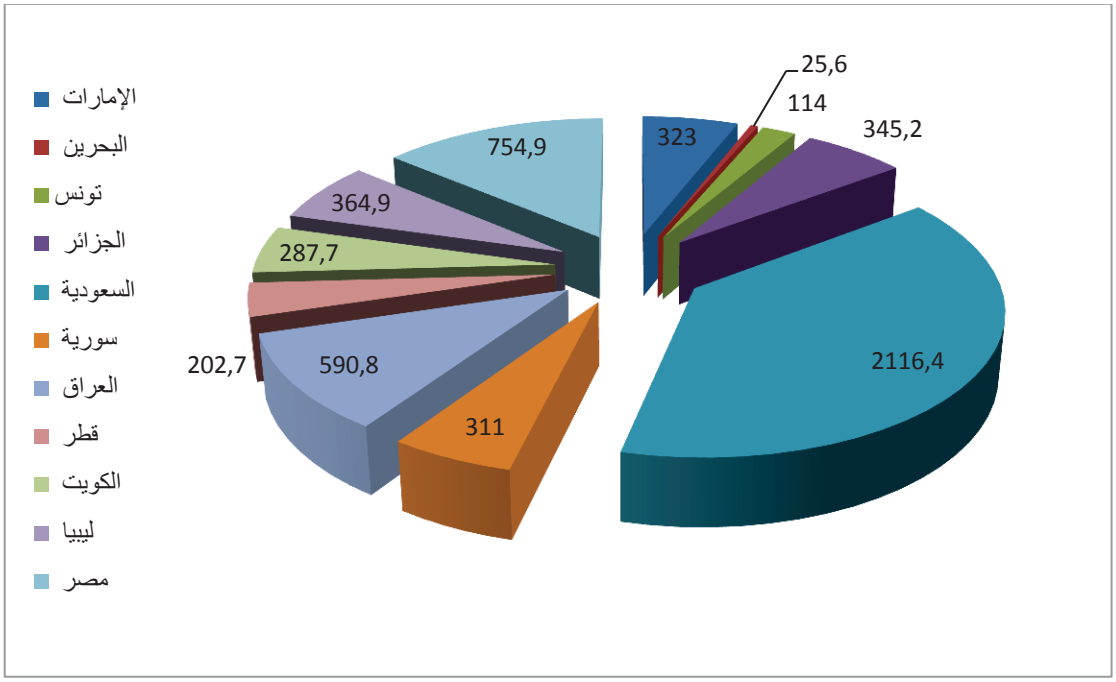

التحليل :

نلاحظ من خلال الجداول والمخطط رقم (3) إن السعودية اكبر دول مستهلكة للنفط حيث بلغت نسبة الاستهلاك خلال سنة 2007 بي 1583.5 ألف برميل نفط / يوم ثم ارتفاع الاستهلاك خلال سنة 2011بي 2116.4 ألف برميل نفط /يوم ثم تأتي في المرتب الثاني الإمارات بمعدل 754.9 ألف برميل في سنة 2011 ثم تليها كل من العراق وسورية في المرتب الثالث والرابع علي التوالي .

الآفاق المستقبلية لمنظمة الأقطار العربية المصدر للنفط [28]

حيث تسعي منظمة الأقطار العربية إلي تحقيق مجموعة من الأفاق في المستقبل منها نذكر منها:

1- يتوقع أن يتم تلبية جل الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي علي النفط من إمدادات الدول الأعضاء في منظمة اوابك ،حيث يتوقع أن تتزايد إجمالي إمدادات اوابك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة 2010-2030 بحوالي 21.7 مليون ب/ي لتصل إلي حولي 59.5 مليون ب/ي خلال عام 2030.

[27] من إعداد الطالب وفقا لمعطيات واوبيك

[28] www.oapec.org

2- تواجه الدوال الأعضاء تحديات كبيرة لتوسيع طاقاتها الإنتاجية والتصديرية لمواجهة الطلب المستقبلي ،علي النفط ، ليس فقط بسب العوامل الجو سياسية الداخلية والخارجية وعوامل عدم اليقين التي تحيط بالطلب علي نفوطها بل لأسباب أخري منها الاستثمارات الضخمة المطلوبة في قطاع توسعة الطاقات الإنتاجية وصعوبة تقديرها .

3- من المتوقع أن ترتفع المتطلبات الرأسمالية لمشاريع الطاقة بالدول العربية بشكل عام إلي حوالي 530مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2011-2015،وتبلغ قيمة المشاريع قيد التنفيذ حاليا حوالي 81% من الإجمالي ، يستحوذ النفط علي نسبة 42% منها.

3- النهوض الاستثمارات في مجال الطاقة الغير الناضبة كالطاقة الشمسية والطاقة النووية والرياح

4- توجيه العوائد النفطية والغازية في دافع عجلة التنمية الاقتصادية لبلدان هده المنظمة

5- ترشيد استهلاك الطاقة.

6- الحد من استيراد البترول.

7- تشجيع مصادر الطاقة البديلة .

8- تشجيع إنتاج البترول والغاز في مناطق خارج دول الاوابك.

المبحث الثالث: دور المنظمات في التاثير على السوق النفطية

المطلب الثالث : الاطراف المؤثرة في السوق النفطية العالمية

اولا من ناحية الدول المنتجة

1 منظمة اوبك opec:

هي منظمة من المنظمات القائمة بين الحكومات ذات كيان دولي، والتي تم انشاؤها في سنة 14 سبتمبر 1960، وهي تنظيم احتكار المنتج مشابه للكارتل الاحتكاري الذي كان يسيطر على صناعة النفط قبل هذا التاريخ (الشقيقات السبع)وتضم الاقطار الرئيسية المنتجة للنفط في الدول النامية (السعودية ، الكويت، العراق، ايران ،فترويلا، قطر ،اندونيسيا ، ليبيا ، الامارات ، الجزائر ،نيجيريا ، الاكوادور ، الغابون).

وتهدف هذه المنظمة الى التحكم الى استقراراسعار النفط وتوفير العرض، وتنسيق الجهود بين افرادها في مجال السياسة النفطية من اجل ضمان المصالح الفردية والجماعية واستغلال الامثل للثروة النفطية والدفاع عن حقوق المنتجين، وقد

عملت في هذا الاطار بالتاثير على حجم الانتاج النفطي ومستوى الاسعار حسب تطورات السوق النفطية العالمية وما تقتظيه مصالح اعضائها .

2- الدول المنتجة خارج الاوبك :

وهي الدول المنتجة للنفط غير النظمة الى الاوبك، ورغم انها انتجت حوالي 60 بالمئة من الانتاج النفطي العالمي لسنة 2004، وبلغ انتجها سنة 2007 حوالي 5،42 مليون برميل يوميا ،الا ان السمة الغالبة عليها هي انها دول مستهلكة للنفط ومستوردة له ، لان عددا منها هي دول صناعية متقدمة يزيد طلبها على النفط ،وتكاليف الانتاج في معظمها يزيد عن تكاليف انتاجه في دول الاوبك ، وتضم اكبر الدول المنتجة في هذه المجموعة ، وفيها الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الامريكية ، روسيا ، كندا ، النرويج ، بريطانيا ، ودول بحر الشمال)،ومن الدول النامية(الصين، المكسيك، كزاخستان وسلطنة عمان)، وانتاجها يتناقص سنويا نتيجة الاستخراج المكثف لنفطها للتاثير على سياسة الاوبك بتخفيض الانتاج، وهذه الدول تنسق احيانا بين سياساتها النفطية مثل دول الاوبك لكن دون اطار تنظيمي لهذا التنسيق، ودون تنفيذه في احيان كثيرة .

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة :

1- وكالة الطاقة الدولية EIA:

هي منظمة دولية تمثل احتكار المستهلك للنفط، تاسست بعد ازمة الطاقة 1973 بدعوة من الولايات المتحدة الامريكية في 15 نوفمبر 1974 وهي منظمة تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ومن الاعضاء الموسسين 16 دولة هي :

النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، المانيا ،ايرلندا، ايطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الامريكية وانظمت فيما بعد نيوزلندا، النرويج واليونان، وكان قيام هذه المنظمة نتيجة للحولات التي عرفتها السوق النفطية العالمية وبالاخص ما تعلق منها بالمنطقة العربية، حيث تحولت الصناعة النفطية من ايدي الشركات النفطية العالمية التي تملكها الدول الاعضاء في هذه المنظمة الى سيطرة الدول المنتجة نفسها مما جعلها تتحكم في مستويات الانتاج والاسعار، وهذا لم يكن في مصلحة الدول المستهلكة للنفط التي تسعى جاهدة لضمان امداداتها النفطية ولو بالاحتلال العسكري لمنابع النفط، وتهديد الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلعة من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط، والعمل على جذب الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة للنفط الى بنوك الدول الاعضاء، ووكالة الطاقة الدولية تهدف في الاساس الى تقوية موقف المستهلكين للنفط من خلال تشجيع اعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري واستراتيجي كبير من النفط تستطيع به التاثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض انتاج دول الاوبك وقلة العرض النفطي

2-الشركات النفطية العالمية الكبرى:

سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات الكبرى على الصناعة النفطية، واصطلح على تسميتها بالشقيقات السبع ، وهي التي تتحكم في جانب كبير من الانتاج والنقل والتوزيع والتكرير، ورغم تاسيس الشركات النفطية الوطنية التي تشرف على الصناعة النفطية في دولها وفي الدول الاخرى، الا ان هذه الشركات مازالت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعة النفطية، وهي مملوكة في معظمها في الولايات المتحدة الامريكية بالاضافة الى بريطانيا وهولندا، وتملك اكثر من 70 بالمئة من صناعة التكرير العالمية واكثر من 50 بالمئة من ناقلات النفط في العالم .

ولاتهمل المراكز المهمة لشركات النفط الوطنية التابعة للدول المنتجة فقد سيطرت على 78 بالمئة من انتاج النفط في العالم خلال سنة 2004، ومن هذه الشركات شركة ارامكو السعودية ، وشركة النفط الوطنية الايرانية، شركة بترو ليوس المكسيكية، شركة بتروالصنية. وتؤثر الشركات النفطية على السوق النفطية من خلال تطوير اساليب الانتاج والبحث والتنقيب مما يؤدي الى التاثير على التكليف

المطلب الثاني: سياسات و سيطرة الأوبك على السوق

الفرع الأول: سياسة الأسعار

نجحت الأوبك منذ البداية في وضع حد لتفرد الشركات النفطية في تحديد الأسعار المعلنة وركزت على الحقيقة الوحيدة التي في حوزتها في نهاية العمليات و هي: الدخل الناتج عن تصدير كل برميل و في هذا المجال حصلت من الشركات المستقلة أكثر مما كانت تحصله من الشركات الكبرى فقد كانت هذه الأخيرة على استعداد لاقتسام قوتها المسيطرة مع بلدان الأوبك.

لقد استطاعت الأوبك منذ تأسيسها وحتى عام 1970 على المحافظة لسعر النفط ثابت حيث يصل إلى 1,8 دولار، وحيث أن النفط يجمع العديد من المصادر وأنه في ظل السيطرة شبه المطلقة للشركات العالمية الكبرى على سياسات الإنتاج والتسعير في الدول المصدرة للنفط انخفضت القيمة الحقيقية للأسعار، فكانت عملية التسعير تتأثر بمجموعة من العوامل والحقائق أهمها:

- ✓ أن السوق النفطية العالمية تخضع لاعتبارات شبه احتكارية في كافة مراحلها تقريبا، وإن العرض والطلب يخضع لشتى أنواع القيود والضوابط الاقتصادية والسياسية بل والعسكرية.
- ✓ نقص المعلومات المتعلقة بالصناعة النفطية وخاصة البيانات المتعلقة باحتياطي والإنتاج وتكلفة الإنتاج.
- ✓ إن صناعة النفط العالمية، وبالتالي أسعار النفط كانت ولا تزال عرضة للتغيير السريع تبعا الحاصل في العوامل الدولية والمحلية المتعلقة بها.
- ✓ إن الطلب النهائي لنفط مستمد من الطلب على المنتجات والمشتقات البترولية في الأسواق الاستهلاكية الرئيسية.[29]

[29] سمير التنير,مرجع سابق الذكر ,ص155_160

لا تزال الدول المستهلكة تملك النصيب لأكبر من السيطرة على عملية التسعير النفط وقدرة نسبة مشاركة الأوبك في القرارات الحقيقية لتسعير هي 40% فقط لأسباب التالية:

- ✓ مازالت دول التعاون والإنماء الاقتصادي هي التي تتخذ القرارات الحقيقية المتعلقة بالأسعار في المراحل النهائية وبالتالي هي التي تتحكم بمجمل الطلب. أما دول الأوبك فلا تستطيع التحكم إلا في دخلها عند نقطة التصدير.
- ✓ تتمسك دول منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي بالعنصر الحيوي الذي هو تسعير السلع والخدمات التي تحتاجها دول الأوبك وتستورد منها.
- ✓ لدول الأوبك تأثير بسيط في المؤسسات المالية والنقدية العالمية التي لها قيمتها الكبرى في مجال تحديد قيمة عملة التسعيرة (الدولار الأمريكي)
- ✓ تتحكم دول منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي بالقرارات الأساسية التي تؤثر في تطوير البدائل المحلية لنفط

واستنادا على الحقائق والمعطيات السابقة يمكن النظر إلى أسعار النفط الخام باعتبارها محصلة للتفاعل بين ثلاث قوى رئيسية:

_ حكومات الدول المستهلكة باعتبارها سوق الاستهلاك والمسئولة إلى حد كبير عن أسعار المنتجات.

_ شركات النفط التي تتحكم إلى الآن بالجزء الأكبر من التجارة و النقل.

_ الدول المصدرة التي تملك الخام وتستطيع التحكم بحجم الإنتاج وأسعار الخدمات على أراضيها.

وتستمر هذه القوى بالتأثير على أسعار النفط من خلال عملية التفاعل لأجل حل التناقضات في المصالح، و ذلك بوسائل المتعارف عليها في التفاعل الحر لقوى السوق.[30]

الفرع الثاني: السيطرة على صناعة النفط

لقد استطاعت دول الأوبك نتيجة لخطوات التأميم والمشاركة أن تحصل على حصة من إنتاجها تقوم بتسويقها مباشرة ,مما أتاح لها فرصة الدخول إلى الأسواق العالمية واكتساب الخبرة والتجربة التي مكنتها من القيام بعمليات تسعير النفط بمعزل عن الشركات العالمية الكبرى. ثم استمرت عمليات التأميم وتطورت اتفاقيات المشاركة اتصل إلى التملك الكامل واستطاعت بذلك كل دول الأوبك السيطرة على شركات الإنتاج النفط العاملة في أراضيها. و تم ذلك أخيرا حتى بالنسبة لتملك الدول الأكثر اعتدالا وحرصا على عدم الاصطدام مع الشركات والدول المستهلكة التي تقف خلفها.[31]

وهكذا أصبحت سيطرة الدول النامية على عمليات استخراج النفط التي تقوم بها الشركات الأجنبية مسيرة غير قابلة للارتداد و قد دخلت الآن طور الاكتمال أو شبه الاكتمال، وإذا كانت عملية السيطرة قد أعادت لدول الأوبك إمكانية ممارسة سيادتها على أرضها و ثرواتها فقد أتاحت لها أيضا ميزات إيجابية أهمها:

- ✓ إن عملية السيطرة سمحت بإمكانية رفع النفط لتحقيق سعر عادل له و إمكانية التحكم بحجم الإنتاج.
- ✓ دخول السوق الحرة للنفط بجزء من الإنتاج الذي أصرت على تسويقه مباشرة وهذا ما مكنها من رصد تقلبات السوق ومعرفة العناصر المؤثرة فيه وأساليب الدول المستهلكة للسيطرة فيه.

---

[30] سمير التنير ,مرجع سابق الذكر ,ص164_166 بتصرف

[31] مزوار,عثماني, مرجع سابق الذكر ص60

- ✓ أتاحت عملية السيطرة لدول المنتجة للنفط إمكانية وضع خطة اقتصادية شاملة يتم بمقتضاها دمج النفط في اقتصاديات الدول والاستفادة منه بشكل فعال في عملية التنمية.

وكنتيجة للإيجابيات السابقة فقد أصبح متاحا للدول المنتجة أن تستفيد من نفطها ومن ثمنه في صراعه السياسي من أجل مستقبلها وحريتها والحياة الأفضل التي تطمح لها شعوبها. وإذا كانت لعملية السيطرة على استخراج النفط كل تلك الإيجابيات وسواها إلا أن لهذه العملية وجها أخر فقد رتبت على الدول المنتجة للنفط مستلزمات ومتطلبات حديثة نتجت عنها مشكلات هامة تبحث عن حلول وفيما يلي أبرزها:

ـ أصبحت الدول المنتجة تتخذ قرارات الاستثمار والتطوير بصورة منفردة ولا تتعاون في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بالتنقيب والحفر وتقييم الحقول بعكس نمط الاستثمار القديم للشركات الذي كان يعتمد على التخطيط المتكامل في إنتاج النفط دون مراعاة لحدود الدول مما يساهم إلى حد كبير قي تحقيق مخاطر الاستثمار.

ـ من عوامل الاستثمارات المضخمة التوجه غير المنسق للمنتجين إزاء المقاولين الخارجيين للحصول على خدمات متنوعة لتنفيذ هذه الاستثمارات.

ـ إن الاستثمارات في الدول المنتجة غير مرتبطة عموديا لأن المنتجين لا يستمتعون بحرية الوصول للعمليات المهتمة في البلدان المستهلكة.

ـ أصبحت الحكومة المنتجة مسؤولة عن التكاليف الاستثمارية في مجالات الكشف والتنقيب والاستخراج وزيادة الاستخلاص من الآبار القديمة.

-أدى وجود المنظمة بحد ذاته ومحاولات التعاون بين بعض أعضائها ساهم في دعم مواقف كل دولة على حدة معنويا في أكثر الأحيان مما أتاح لها الفرصة الأفضل في النجاح في عملية السيطرة.

وقد تم الملاحظة بالنسبة للعمليات السابقة واللاحقة المتعلقة بصناعة النفط، انطلاقا من الاستكشاف إلى التنقيب إلى الاستخراج إلى التسويق و التكرير و الصناعات البتروكيماوية أنه ليس لدى الأوبك خطة مشتركة. بل الأخطر من ذلك أنها تفتقد الحد الأدنى الضروري من التعاون الذي كان متاحا لشركات النفط الاحتكارية قبل السيطرة، و مازالت أغلب هذه الدول تعتمد بشكل شبه كامل على الإمكانيات الفنية والتكنولوجية الغربية في عملية استخراج النفط، و لم يعد مقبولا أن تتفق الدول على تحديد الأسعار للنفط فقط بل لابد لها من الاتفاق على برمجة الإنتاج والمشاركة في تسويق بشكل فعال في العمل على تأمين الكوادر الفنية.[32]

[32] حمير التنير ,مرجع سابق ,ص167_178

الفرع الثالث:سياسة الإنتاج

من المعروف أن الإنتاج في دول الأوبك قارب نصف إنتاج العالم، وأن إنتاج هذه المنظمة ظل يتسم بتصاعد مستمر سواء من حيث الكمية المطلقة أو بالنسبة لجملة الإنتاج العالمي مما يعكس الطريقة الاستترافية في الإنتاج من النفط، هذه المادة التي لا يمكن تعويضها وقد ظلت هذه الظاهرة ترافق الإنتاج حتى في فترة ما بعد السيطرة على عملية الاستخراج وتحكم الدول المنتجة في الأسعار.

وإذا كانت نسبة الأوبك من جملة الإنتاج العالمي قد بدأت تميل إلى الانخفاض في أواخر السبعينيات, يعود إلى نمو الإنتاج في مناطق لا تنتمي دولها للأوبك أما في بحر الشمال و المكسيك و منحدر ألاسكا ,ولا يعود هذا الانخفاض إلى سياسة عقلانية جديدة في إنتاج النفط في الدول المنتجة.

و ظلت الأوبك منذ تأسيسها أقرب إلى منظمة لتحديد السعر فقط و لم تستطيع نشاطاتها مد إلى المجالات الأخرى المتعلقة بشؤون النفط.

إن مستويات الإنتاج لدى الأوبك تشير إلى أن هذه الدول لم تعطي بعد أولوية لموضوع المحافظة على الثروة النفطية في سياساتها الوطنية في ظل الاستتراف الحالي للاحتياطي النفطي.

وقد درجت صناعة النفط العالمية على تحديد معدلات إنتاج الحقول على أساس ما تسميه "العدل الاقتصادي الأقصى"و قامت بتجهيز النفط على هذا الأساس.

كما أن الاستثمار في تحسين عمليات استخراج و حقن الآبار بالغاز الطبيعي لزيادة إنتاجها يجب أن تلقى اهتماما خاصا من قبل الدول المنتجة وخاصة تلك الدول كثيفة السكان.ذلك أن هذه الاستثمارات تتميز بأنها تحافظ على الاحتياطي الحالي و طاقة الإنتاج الحالية، وتؤخر عملية استتراف الثروة الوطنية من النفط، ويجب على الدول المنتجة أن تنسق سياساتها النفطية على المدى الطويل أن تعني عملية التفاعل بين السعر والتنمية والاستتراف حيث تقرر مستويات الإنتاج.[33]

[33] سمير التنير نفس المرجع السابق ,ص 178_179

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا النظرية وتطبيقية لمنظمتين الاوبك و الأوابك ومدى تأثيرهما على السوق النفطية وتطرقنا الى مهام و أهداف كل من المنظمتين وغيرهما من النقاط، نستنتج أن كل التحولات الكبرى في العالم أثرت على الحالة العامة للسوق ومن ثم على أسعار النفط وان تاثير منظمة الاوبك على الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة كان تأثيرا نسبيا.

وأصبح متاحا للدول المنتجة ان تستفيد من نفطها ومن ثمنه وفي صراعها السياسي من اجل مستقبلها وحريتها والحياة الافضل التي تطمح لها شعوب هذه الدول.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ابرز الشركات النفطية العالمية (1858 -1945)	11
02	احتياطي النفط العالمي لدول الأوبك من سنة 2000 إلى 2005	28
03	احتياطي النفط العالمي لدول الأوبك من سنة 2006 إلى 2011	29
04	اجمالي إحتياط النفط في دول الأوبك 2000 -2011	30
05	انتاج النفط في دول الأوبك 2000 - 2005	34
06	انتاج النفط في دول الأوبك من سنة2006- 2011	35
07	اجمالي انتاج النفط في دول الأوبك من سنة 2000 الى 2011	36
08	إنتاج النفط لدول العربية حسب النسب لسنوات 2000- 2006- 2011	38
09	احتياطي الغاز الطبيعي في دول الأوبك من سنة 2000- 2005	39
10	احتياطي الغاز الطبيعي في دول الأوبك من سنة 2006- 2011	40
11	اجمالي إحتياط الغاز الطبيعي في دول الأوبك من سنة 2000- 2011	40
12	انتاج الغاز الطبيعي في دول الأوبك من سنة 2000- 2005	43
13	انتاج الغاز الطبيعي في دول الأوبك من سنة 2006- 2011	44
14	اجمالي انتاج الغاز الطبيعي في دول الأوبك من سنة 2000- 2011	45
15	الدول الاعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط	46
16	الإحتياطي المأكدمن النفط الخام لدول الأوابك	53
17	انتاج النفط الخام في دول الأوابك	56
18	إستهلاك النفط في منظمة الأقطار العربية	58

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة توضيحية لدول الأوبك في العالم	28
02	منحنى بياني يوضح إحتياطي النفط في دول الأوبك 2000- 2005	31
03	مخطط الأعمدة البيانية يوضح إحتياطي النفط في دول الأوبك 2000 - 2011	32
04	دائرة نسبية توضح إحتياطي النفط في دول الأوبك لسنة 2011	32
05	دائرة نسبية توضح انتاج النفط في دول الأوبك لسنة 2011	33
06	أعمدة بيانية توضح إجمالي إنتاج النفط في دول الأوبك من سنة 2000- 2005	37
07	أعمدة بيانية توضح إجمالي إنتاج النفط في دول الأوبك من سنة 2006- 2011	37
08	دائرة نسبية توضح إجمالي انتاج النفط في دول الأوبك لسنة 2011	38
09	أعمدة بيانية توضح إحتياطي الغاز الطبيعي في دول الأوبك من سنة2000- 2005	42
10	أعمدة بيانية توضح إحتياطي الغاز الطبيعي في دول الأوبك من سنة2006- 2011	42
11	دائرة نسبية توضح إحتياطي الغاز في دول الأوبك لسنة 2011	43
12	مخطط يوضح الهيكل التنظيمي لمنظمو الأقطار العربية المصدرة للنفط	49
13	الإحتياطي المؤكد من النفط لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط	54
14	دائرة نسبية توضح إحتياطي النفط في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط	55
15	أعمدة بيانية توضح كمية إنتاج النفط في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط	57
16	دائرة نسبية توضح كمية إنتاج النفط في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط	57
17	أعمدة بيانية توضح إستهلاك النفط في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط	59
18	دائرة نسبية توضح إستهلاك النفط في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط	60

الخـاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكننا أن نقول على النفط أنه مادة استراتيجية هامة إذ ثبت استخدامه في عدة مجالات وعبر مختلف العصور والأزمنةحيث اعتمد كعنصر أساسي في الكثير من الصناعات .وكان بحق المحرك الفعلي لمعظم الحروب.

إن البداية الأولى لصناعة النفط العالمية كانت حكرا على الشركات العالمية الكبروالدول الاستعمارية على حد سواء، وقد كانت هذه الأخيرة تسترف ثروات ومعادن الدولالضعيفة بشتى الوسائل ولذلك فإن قيام تكتل في وجه هذا الاستعمار كمنظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) نتيجة منطقية في إطار الفعل ورد الفعل.

لقد تغلغلت الشركات بإيعاز من حكوماتها المركزية داخل الدول الغنية بالنفط .وكان ذلكإما بنيل عقود امتياز اعتمادا على حكومات موالية، أو عن طريق سياسات تضليل كتلك التيتعرضت إليها السعودية من طرف شركة" أرامكو "وهو ما أفقدها " واحة البريمي. " وبعد الحرب العالمية الثانية انتشرت موجة الوعي داخل شعوب الدول الضعيفة، وأصبحت لا تفكرسوى في إطار منظم يمكن من خلاله التعبير عن أفكارها الداعية عن استغلال ثرواتها، ونيل حقوقها وتوج هذا الطموح بإنشاء منظمة الأوبك في1960

نتائج الدراسة:

- تعتبر منظمة أوبك و الأوابك من بين الفاعلين الرئيسيين في السوق النفطية، و تمثل المدافع الرئيسي و الأساسي عن حقوق و متطلبات الدول المنتجة للنفط،والتي استطاعت في وقت وجيز من إنشائها إلى رد الاعتبار إلى الدول النفطية، إلا أنه و بسبب السياسات المعادية من الدول الصناعية استطاعت أن تخفض من قوة أوبك عبر تشكيل الوجه المقابل لها " وكالة الطاقة الدولية ".
- أنشأت وكالة الطاقة الدولية لخدمة مساعي الدول المستهلكة (المستوردة) من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية خارج دول الأوبك، سمح للدول الصناعية من تسيير السوق النفطية حسب ما تحتاجه واستخدام المخزون الاستراتيجي كوسيلة لضغط على الدول المنتجة.
- طبيعة النفط وظروف استخراجه وتسويقه واستغلاله تفرض على البلدان المنتجة له الأخذ بمبدأ سيادة الدولة على مواردها الطبيعية و التدخل المباشر في أنشطة القطاع النفطي كافة، من خلال امتلاك القرارات الرئيسية والمهمة في الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية للإنتاج، أضف إلى ذلك أن أسعار النفط السائدة لا تعكس القيمة الحقيقية له.

قائمة المراجع

أولا:الكتب

1-محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية عنابة – الجزائر– 1983م.

2- فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة- السعودية، طبعة 1997م.

3- سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضر، دار المنهل اللبناني الطبعة الأولى م2007 – 1427هـ.

4-محروس إسماعيل ,اقتصاديات البترول و الطاقة ,دار الجامعات المصرية ,الطبعة الأولى 1988. الإسكندرية.

5-د-سالم عبد الحسن ريس،إقتصاديات النفطالطبعة الأولى، دار النشر الكتب الوطنية بغازي- لبيبيا.

6- حسين عبد الله، النفط العربي – مركز الدراسات الوحدة العربية.

ثانيا: الرسائل و المذكرات

1-شكاكطة عبد الكريم- النفطفي العلاقات الدولية دراسة حالة منظمة الأوبك و أثرها في الإقتصاد السياسي الطاقوية العالمية رسالة ماجيستر جامعة الجزائر 2007- 2008.

2- بن ساسي نورة,بن ميلود فتيحة ,التطور التاريخي لمنظمة الأوبك وأثارها على السوق النفطية العالمية ,مذكرة لنيل شهادة الليسانس,دفعة2010 _2011 ,جامعة ورقلة .

3- مزوار هشام، عثماني عبد المجيد، تطور إنتاج النفط خلال الفترة (1970 - 2010) وأثره على سوق النفط العالمية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، دفعة 2010 – 2011، جامعة ورقلة .

ثالثا: المواقع الأنترنات

1-www.oapec.org

2-www.opec.org

3-www.annabaa.org

4-Bp Statistical review of world energy full report